التَّلازُمُ الصرْفِيُّ

رضا هادي حسُّون

الجامعة المستنصريَّة/ كلِّيَّة التربية

الملخص :

التَّلَازُمُ هو (عدمَ الانفكاكِ من الطرفينِ)، بخلافِ (الاسْتِلْزَامِ)، فهو يعني (عدمَ الانفكاكِ من طرفٍ واحدٍ). ويتنوَّعُ (التلازمُ) تبعًا لتنوُّعِ العناصرِ المتلازمةِ، ومنها (التلازمُ الصرفيُّ)، وهو الحاصلُ بين معاني (الصيغِ الصرفيَّةِ) للكلماتِ. ويحصل التلازمُ بين معنى صيغةِ الماضي ومعنى صيغةِ المضارعِ، حتَّى إذا كان الفعلُ المضارعُ للاستقبالِ، بشرطِ أن يكونَ الحدوثُ قطعيًّا. وإذا كان فعلُ الأمرِ تكوينيًّا، فالتلازمُ حاصلٌ بين معنى (الأَمْرِ)، ومعنى (الحُضُورِ)، ومعنى (المُضِيِّ)؛ لاشتراكِ الثلاثةِ في (الحدوثِ القطعيِّ). وإذا كانت إحدى الصيغتينِ الفعليّتينِ تدلُّ على معنى (السببِ)، وكانتِ الأخرى تدلُّ على معنى (النتيجةِ)، فإنَّ بينهما تلازمًا صرفيًّا. ومعاني أسماءِ الفاعلِ والمفعولِ والمكانِ والزمانِ والآلةِ متلازمةٌ، إن كانت مستعملةً في اللغةِ، بشرطِ حصولِ الفعلِ. وثمَّةَ تلازمٌ صرفيٌّ أكيدٌ بين الأفعالِ ومصادرِها، أو بين المصادرِ وأفعالِها، فكلُّ فعلٍ ومصدرُهُ متلازمانِ، وكلُّ مصدرٍ وفعلُهُ متلازمانِ. وثمَّةَ تلازمٌ صرفيٌّ بين المصادرِ وبعضِ المشتقّاتِ المستعملةِ، يُناظرُ التلازمَ الصرفيَّ بين الأفعالِ وتلك المشتقّاتِ.

مدخلٌ:

يُستعملُ مصطلحُ (التَّلَازُمِ) بمعنى (اقْتِضَاءِ وُجُودِ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ لِوُجُودِ الطَّرَفِ الآخَرِ)(1)، كالتلازمِ بينَ (الْوَالِدِ وَالْمَوْلُودِ)؛ فإنَّ وجودَ (الْوَالِدِ) يقتضي وجودَ (الْمَوْلُودِ)، ووجودَ (الْمَوْلُودِ) يقتضي وجودَ (الْوَالِدِ)، ولا يجوزُ أن يكونَ الرجلُ والدًا، إلَّا إذا كانَ لهُ مولودٌ، كما لا يجوزُ أن يكونَ الطفلُ مولودًا، إلّا إذا كانَ لهُ والدٌ(2).

وربَّما بدا واضحًا أنَّ المقصودَ بالوجودِ هنا الوجودُ الوصفيُّ، لا الوجودُ الذاتيُّ، فإبراهيمُ (عليهِ السلامُ) موجودٌ قبلَ وجودِ إسماعيلَ (عليهِ السلامُ) بالوجودِ الذاتيِّ، لكنَّ وجودَهُ الوصفيَّ (اتِّصافَهُ بصفةِ الوالدِ)، لم يتحقَّقْ إلَّا بعدَ ولادةِ ولدِهِ إسماعيلَ (عليهِ السلامُ)(3).

فالتلازمُ يعني (عَدَمَ الانْفِكَاكِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ)، بخلافِ (الاستِلْزَامِ)، فهو يعني (عَدَمَ الانْفِكَاكِ مِنْ طَرَفٍ وَاحِدٍ)(4)، كاستلزامِ وجودِ (العَمِّ) لوجودِ (وَلَدِ أَخيهِ)؛ لأنَّهُ لو لم يكن لأخيهِ ولدٌ، لما كان عمًّا، بخلافِ وجودِ (الْوَلَدِ)، فإنَّهُ لا يستلزمُ وجودَ (عَمٍّ) لهُ، فجائزٌ أن يكونَ والدُ الولدِ وحيدَ والدِهِ.

ومن هنا يكونُ (التَّلَازُمُ) عبارةً عن (الاستِلْزَامِ الْحَاصِلِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ)، بمعنى (أَنْ يَسْتَلْزِمَ وُجُودُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّرَفَيْنِ وُجُودَ الطَّرَفِ الْآخَرِ). وكلُّ واحدٍ من الطرفين: لَازِمٌ ومَلْزُومٌ، فوجودُ الوالدِ لازمٌ لوجودِ المولودِ، ووجودُ المولودِ لازمٌ لوجودِ الوالدِ، ووجودُ الوالدِ ملزومٌ لوجودِ الولدِ، ووجودُ الولدِ ملزومٌ لوجودِ الوالدِ.

ويتنوَّعُ (التَّلَازُمُ) تبعًا لتنوُّعِ العناصرِ المتلازمةِ، ويعنينا في هذا البحثِ التَّلَازُمُ الحاصلُ بين معاني (العناصرِ الصرفيَّةِ)، وأعني بها صيغَ (الكلماتِ الصرفيَّةِ)، وهي قسمانِ: صيغُ الأفعالِ المتصرِّفةِ، وصيغُ الأسماءِ المتمكِّنةِ، بخلافِ (الكلماتِ الحرفيَّةِ)، وهي: الحروفُ، وأشباهُها، من الأسماءِ المبنيَّةِ، والأفعالِ الجامدةِ، فليست من (موضوعات علم الصرف)(5).

المبحثُ الأوَّلُ– التَّلَازُمُ الصَّرْفِيُّ بَيْنَ الْأَفْعَالِ الْمُتَصَرِّفَةِ:

للفعلِ المتصرّفِ تقسيماتٌ مختلفةٌ، يعنينا منها تقسيمانِ:

التقسيمُ الأوَّلُ– الفعلُ الماضي والفعلُ المضارعُ وفعلُ الأمرِ:

ذكرَ العلماءُ معانيَ رئيسةً لهذهِ الأقسامِ الثلاثةِ من الفعلِ، وهي: دلالةُ صيغةِ الفعلِ الماضي على معنى (الزَّمَنِ المَاضِي)، ودلالةُ صيغةِ الفعلِ المضارعِ على معنى (الزَّمَنِ الحَاضِرِ)، أو (الزَّمَنِ المُسْتَقْبَلِ)، ودلالةُ فعلِ الأمرِ على معنى (الطَّلَبِ)(6).

فإذا أخذنا بهذهِ المعاني وجدنا أنَّ التلازمَ حاصلٌ بين صيغتي الفعلِ الماضي والفعلِ المضارعِ، غالبًا، دونَ صيغةِ فعلِ الأمرِ، إلَّا في بعضِ السياقاتِ الخاصَّةِ النادرةِ.

وبيانُ ذلك أنَّ الفعلَ قد يحدُثُ ابتداءً، بلا طلبٍ يسبقُهُ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ﴾(7)، فلم يُسبَق الفعلُ الماضي (بَعَثَ) بأيِّ فعلٍ دالٍّ على الطلبِ.

وقد يحدُثُ الفعلُ مسبوقًا بطلبٍ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ﴾(8)، فقد سُبِقَ الفعلُ الماضي (غَفَرَ) بفعلِ الطلبِ (اغْفِرْ).

فإذا حدثَ الفعلُ ابتداءً، بلا طلبٍ يسبقُهُ، فالتلازمُ حاصلٌ بين معنى صيغةِ الماضي ومعنى صيغةِ المضارعِ، بشرطِ أن يكونَ الحدوثُ قطعيًّا؛ وذلك أنَّ الأصلَ في حدوثِ الفعلِ أن يحدُثَ في الزمنِ الحاضرِ أوّلًا، ثمَّ بعدَ انقضائهِ يُنسَبُ إلى الزمنِ الماضي، فما كانَ حاضرًا يصيرُ ماضيًا.

ومن هنا ندركُ أنَّ معنى (المُضِيِّ) المستمدَّ من صيغةِ الفعلِ الماضي، ومعنى (الحُضُورِ) المستمدَّ من صيغةِ الفعلِ المضارعِ متلازمانِ؛ لأنَّ قولَنا مثلًا: (يَضْحَكُ زَيْدٌ الْآنَ) الدالَّ على حدوثِ (الضَّحِكِ) في الحاضرِ، يستلزمُ معنى (المُضِيِّ) في قولِنا مثلًا: (ضَحِكَ زَيْدٌ قَبْلَ لَحَظَاتٍ)؛ لأنَّ الفعلينِ كليهما يدلَّانِ على الحدوثِ قطعًا.

فإذا قال القائلُ: (سَيَضْحَكُ زَيْدٌ غَدًا)، فإنَّ الواقعَ قد يكونُ مطابقًا لقولِه، وقد يكونُ مخالفًا؛ ومن هنا ينتفي التلازمُ غالبًا بين صيغةِ الماضي الدالَّةِ على (المُضِيِّ)، وصيغةِ المضارعِ الدالَّةِ على (الِاسْتِقْبَالِ)، بمعونةِ القرائنِ السياقيَّةِ: (السِّين)، و(غَدًا).

وكذلك إذا قال القائلُ: (لَنْ يَضْحَكَ زَيْدٌ غَدًا)، فإنَّ الفعلَ المضارعَ هنا منفيٌّ بـ(لَنْ)، والنفيُ يعني عدمَ الحدوثِ؛ لذلك لا يحصلُ التلازمُ بين صيغةِ الماضي الدالَّةِ على (المضيِّ)، وصيغةِ المضارعِ المنفيَّةِ.

فالأساسُ الذي يوجِبُ التلازمَ بين الصيغتينِ هو (حدوثُ الفعلِ)؛ فإذا أمكن القطعُ بهِ حصل التلازمُ، حتّى لو كان الفعلُ المضارعُ للاستقبالِ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾(9).

فلا شكَّ في أنَّ معنى (الِاسْتِقْبَالِ) في الفعلِ (يقُولُ)، المسبوق بالسين، يستلزمُ معنى (الحُضُورِ)؛ كما يستلزمُ معنى (المُضِيِّ)؛ لأنَّ الإخبارَ القرآنيَّ مطابقٌ للواقعِ، بمعنى أنَّ هذا القولَ قد تحقَّقَ صدورُهُ من السفهاءِ حضورًا، ثمّ مُضِيًّا، بعد أن كان حدثًا مستقبلًا(10).

أمَّا فعلُ الأمرِ، فلهُ حكمان:

1- أن يكونَ الأمرُ تكوينيًّا، كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾(11). والتلازمُ هنا حاصلٌ بين معنى (الأَمْرِ)، ومعنى (الحُضُورِ)، ومعنى (المُضِيِّ)؛ لاشتراكِ الثلاثةِ في (الحدوثِ القطعيِّ).

فالأمرُ في عبارةِ (كُونُوا) تكوينيٌّ، لا شكَّ في تحقُّقِهِ؛ لأنَّهُ أمرٌ من اللَّهِ تعالى،

بلا تخييرٍ للمأمورِ(12). وهذا الأمرُ يستلزمُ معنى (الحُضُورِ) في تعبيرِنا الاستحضاريِّ: (يَكُونُ أَصْحَابُ السَّبْتِ قِرَدَةً)، كما يستلزمُ معنى (المُضِيِّ) في تعبيرِنا الاستذكاريِّ: (كَانَ أَصْحَابُ السَّبْتِ قِرَدَةً).

ومعنى (المُضِيِّ) يستلزمُ معنى (الحُضُورِ)؛ لأنَّ كلَّ حدثٍ ماضٍ كان قبل ذلك حاضرًا عند حدوثِهِ، ومعنى (الحُضُورِ) يستلزمُ الأمرَ التكوينيَّ؛ لأنَّهُ ليس بالحدثِ المألوفِ، فلا يمكنُ أن يكونَ الناسُ قردةً، إلَّا بأمرٍ تكوينيٍّ من اللَّهِ تعالى.

2- أن يكونَ الأمرُ تخييريًّا، سواءٌ أكان أمرًا من الخالقِ عزَّ وجلَّ، أم كان أمرًا من مخلوقٍ إلى مثلِهِ.

وفي هذا النوعِ من الأمرِ ينتفي التلازمُ بين معنى (الأَمْرِ)، ومعنى (الحُضُورِ)، ومعنى (المُضِيِّ)؛ لأنَّهُ أمرٌ تخييريٌّ، قد يعصي فيهِ المأمورُ آمِرَهُ، وقد يطيعُهُ.

فإن عصى المأمورُ آمِرَهُ، انتفى حدوثُ الأمرِ، فانتفى التلازمُ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾(13). فهؤلاءِ أُمِرُوا بالسجودِ للرحمنِ، لكنَّهم عصَوا، فانتفى السجودُ، فانتفى التلازمُ بين معنى (الأَمْرِ) ومعنى (الحُضُورِ) ومعنى (المُضِيِّ).

وإن أطاعَ المأمورُ آمِرَهُ، استلزَمَ معنى (الأَمْرِ) معنى (الحُضُورِ) ومعنى (المُضِيِّ)، كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَقَالَ لِفِتْيَانِهِ اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ﴾(14). فأمرُ يوسفَ (عليهِ السلامُ) لفتيانِهِ بجعلِ البضاعةِ في الرِّحالِ أمرٌ مُطاعٌ، وهو يستلزمُ حصولَ هذا الجعلِ في وقتِ الحضورِ، كما في قولِنا مثلًا: (الْفِتْيَانُ يَجْعَلُونَ الْبِضَاعَةَ فِي الرِّحَالِ الْآنَ)، ثمَّ بعد ذلك صار حدثًا ماضيًا، كما في قولِنا: (الْفِتْيَانُ جَعَلُوا الْبِضَاعَةَ فِي الرِّحَالِ أَمْسِ).

وكذلك هي الحالُ بالنسبةِ إلى سائرِ أنواعِ الطلبِ التي تدلُّ عليها صيغةُ (الأَمْرِ)، تبعًا لاختلافِ السياقاتِ التي تردُ فيها. فحتَّى لو كان (الطَّلَبُ) من الأدنى إلى الأعلى، فإنَّ المطلوبَ منهُ إذا استجابَ حصلَ استلزامُ معنى (الطَّلَبِ) لمعنى (الحُضُورِ)، ومعنى (المُضِيِّ)، كما في قولِهِ تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾(15).

فقد استجاب يعقوبُ (عليهِ السلامُ) لهم، فأرسلَ معهم أخاهم، فكانَ (الْإِرْسَالُ) متحقِّقًا أوَّلًا في وقتِ الحضورِ، كما في قولِنا مثلًا: (يُرْسِلُ أَبُوهُمْ أَخَاهُمْ مَعَهُمُ الْآنَ)، ثمَّ

صار (الْإِرْسَالُ) حدثًا ماضيًا، كما في قولنا مثلًا: (أَرْسَلَ أَبُوهُمْ أَخَاهُمْ مَعَهُمْ أَمْسِ).

أمَّا إذا لم يستجبِ المطلوبُ منهُ، فإنَّ الحدثَ سينتفي؛ فينتفي لذلك التلازمُ، والاستلزامُ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾(16).

لقد طلبوا أن يأخذَ أحدَهُم مكانَ أخيهم الأصغرِ، لكنَّ يوسفَ (عليهِ السلامُ)، لم يستجبْ، وقال لهم: ﴿مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِنْدَهُ إِنَّا إِذًا لَظَالِمُونَ﴾(17)؛ لذلك انتفى حدثُ (الأَخْذِ)، فانتفى التلازمُ والاستلزامُ.

التقسيمُ الثاني- الفعلُ المجرَّدُ والفعلُ المزيدُ:

الفعلُ المجرَّدُ: ما كانت أحرفُهُ كلُّها أصليَّةً، نحو: (عَرَفَ)، والفعلُ المزيدُ: ما زِيدَ فيهِ حرفٌ، أو أكثرُ على أحرفِهِ الأصليَّةِ، نحو: (اعْتَرَفَ)(18).

وحصولُ التلازمِ الصرفيِّ في هذا التقسيمِ يشملُ التلازمَ بين الفعلينِ المجرَّدينِ، والتلازمَ بين الفعلِ المجرَّدِ والفعلِ المزيدِ، والتلازمَ بين الفعلينِ المزيدينِ.

أَوَّلًا- التَّلَازُمُ الصَّرْفِيُّ بَيْنَ الْفِعْلَيْنِ الْمُجَرَّدَيْنِ:

هو التلازمُ بين فعلينِ مجرَّدينِ، من مادَّةٍ واحدةٍ، ولكنَّهما على صيغتينِ مجرَّدتينِ متغايرتَينِ بالحركةِ، أو السكونِ. والتغايرُ بين الصيغِ المجرَّدةِ لهُ صورتانِ:

1- أن يكونَ تغايرًا راجعًا إلى اختلافِ اللغاتِ (اللهجاتِ)، ويكونَ المعنى واحدًا في الصيغِ المتغايرةِ، بلا أدنى فرقٍ.

ومن أمثلةِ ذلك: (نَعِمَ يَنْعَمُ) و(نَعُمَ يَنْعُمُ)، و(نَعِمَ يَنْعُمُ)، قال ابنُ جنِّي: ((فـ«نَعِمَ» فِي الْأَصْلِ مَاضِي «يَنْعَمُ»، وَ«يَنْعُمُ» فِي الْأَصْلِ مُضَارِعُ «نَعُمَ»، ثُمَّ تَدَاخَلَتِ اللُّغَتَانِ، فَاسْتَضَافَ مَنْ يَقُولُ: «نَعِمَ» لُغَةَ مَنْ يَقُولُ: «يَنْعُمُ»، فَحَدَثَتْ هُنَاكَ لُغَةٌ ثَالِثَةٌ))(19).

فهذا التغايرُ اللهجيُّ لا علاقةَ لهُ بالتلازمِ الصرفيِّ؛ لأنَّ المعنى واحدٌ، مهما تعدَّدتِ الصيغُ المجرَّدةُ المتغايرةُ. والتلازمُ يقومُ أساسًا بين المعاني المتعدِّدةِ المختلفةِ(20).

2- أن يكونَ التغايرُ راجعًا إلى تعدُّدِ المعاني، لا إلى اختلافِ اللهجاتِ. وفي هذه الصورةِ لدينا احتمالانِ:

أ- أن تكونَ الأفعالُ المجرَّدةُ المتغايرةُ: متخالفةً في الدلالةِ على (المعاني الاشتقاقيَّةِ القريبةِ)، وذلك نحو: (بَئِسَ) بكسرِ الهمزةِ، و(بَؤُسَ) بضمِّها.

فكلا الفعلينِ يرجعُ إلى معنًى اشتقاقيٍّ بعيدٍ، هو المعنى العامُّ للمادَّةِ الاشتقاقيَّةِ (ب أ س)، وهو معنى (الشِّدَّةِ)، ومَا شابَهَها[21]، ولكنَّ لكلٍّ منهما (معنًى اشتقاقيًّا قريبًا) مغايرًا لمعنى الآخرِ، فالمجرَّدُ (بَئِسَ) يُستعمَلُ في مقامِ (الفَقْرِ والحَاجَةِ)، والمجرَّدُ (بَؤُسَ) يُستعمَلُ في مقامِ (الشَّجَاعَةِ والقُوَّةِ).

قال الجوهريُّ: ((الْبَأْسُ: الْعَذَابُ. وَالْبَأْسُ: الشِّدَّةُ فِي الْحَرْبِ. تَقُولُ مِنْهُ: بَؤُسَ الرَّجُلُ، بِالضَّمِّ، يَبْؤُسُ بَأْسًا، إِذَا كَانَ شَدِيدَ الْبَأْسِ. حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ فِي «كِتَابِ الْهَمْزِ»، فَهُوَ بَئِيسٌ، عَلَى «فَعِيلٍ»، أَيْ: شُجَاعٌ، وَعَذَابٌ بَئِيسٌ أَيْضًا، أَيْ: شَدِيدٌ. قَالَ: وَبَئِسَ الرَّجُلُ يَبْأَسُ بُؤْسًا وَبَئِيسًا: اشْتَدَّتْ حَاجَتُهُ، فَهُوَ بَائِسٌ))[22].

وفي هذه الصورةِ ينتفي التلازمُ قطعًا؛ لاختلافِهما في نوعِ الحدثِ القريبِ، فالشجاعةُ لا تستلزمُ الفقرَ، والفقرُ لا يستلزمُ الشجاعةَ.

ب- أن تكونَ الأفعالُ المجرَّدةُ المتغايرةُ: متوافقةً في الدلالةِ على (المعاني الاشتقاقيَّةِ القريبةِ)، وذلك كما في الفعلينِ المجرَّدينِ (عَلَمَ) المتعدِّي و(عَلِمَ) اللازمِ، فهما يدلَّانِ على معنًى اشتقاقيٍّ قريبٍ واحدٍ، هو (الشَّقُّ)، قال ابنُ سيده: ((وَالْعَلَمُ، وَالْعَلَمَةُ، وَالْعُلْمَةُ: الشَّقُّ فِي الشَّفَةِ الْعُلْيَا، وَقِيلَ: فِي إِحْدَى جَانِبَيْهَا، وَقِيلَ: أَنْ تَنْشَقَّ، فَتَبِينَ. عَلِمَ عَلَمًا، وَهُوَ أَعْلَمُ. وَعَلَمَهُ يَعْلِمُهُ عَلْمًا: شَقَّ شَفَتَهُ الْعُلْيَا))[23].

ويُفهَمُ من عباراتِ أهلِ اللغةِ أنَّ صيغةَ المجرَّدِ المتعدِّي (عَلَمَ) تدلُّ على معنى (السَّبَبِ)، وأنَّ صيغةَ المجرَّدِ اللازمِ (عَلِمَ) تدلُّ على معنى (النَّتِيجَةِ).

وبيانُ ذلك أنَّ قولَنا: (عَلَمَ شَفَتَهُ) يُقاربُ قولَنا: (شَقَّ شَفَتَهُ)، فكلا الفعلينِ يدلُّ على معنى (السَّبَبِ)، بخلافِ قولِنا: (عَلِمَتْ شَفَتُهُ)، فإنَّهُ يُقاربُ قولَنا: (انْشَقَّتْ شَفَتُهُ)، فيدلُّ كلٌّ منهما على معنى (النَّتِيجَةِ).

فـ(الشَّقُّ) هو سببُ (الِانْشِقَاقِ)، و(الِانْشِقَاقُ) هو نتيجةُ (الشَّقِّ)؛ ولذلك استعملَ ابنُ مالكٍ مصطلحَ (المُطَاوَعَةِ)؛ للتعبيرِ عن العلاقةِ بين هذينِ الفعلينِ، وأمثالِهما، فالمجرَّدُ اللازمُ مُطاوِعٌ للمجرَّدِ المتعدِّي[24].

فإذا كان (العَلَمُ) لا يحصلُ إلَّا بعد (عَلْمٍ)، كما أنَّ (الِانْشِقَاقَ) لا يحصلُ إلَّا بعد (شَقٍّ)، فإنَّ الفعلَ المجرَّدَ اللازمَ (عَلِمَ) يستلزمُ الفعلَ المجرَّدَ المتعدِّيَ (عَلَمَ).

وإذا كان (العَلْمُ) يؤدِّي إلى (العَلَمِ)، كما أنَّ (الشَّقَّ) يؤدِّي إلى (الِانْشِقَاقِ)، فإنَّ الفعلَ المجرَّدَ المتعدِّيَ (عَلَمَ) يستلزمُ الفعلَ المجرَّدَ اللازمَ (عَلِمَ).

ومن هذينِ الاستلزامينِ الصرفيّينِ يكونُ ثمَّةَ تلازمٌ صرفيٌّ بين هذينِ الفعلينِ المجرَّدينِ المتوافقينِ في (المعنى الاشتقاقيِّ القريبِ)، بخلافِ الفعلينِ المتعدِّيينِ (عَلَمَ) مفتوحِ اللامِ، و(عَلِمَ) مكسورِ اللامِ، فإنَّهما متخالفانِ في المعنى الاشتقاقيِّ القريبِ؛ لأنَّ مفتوحَ اللامِ المتعدِّيَ يدلُّ على معنى (الشَّقِّ)، فيقالُ: (عَلَمَهُ عَلْمًا)، ومكسورَ اللامِ المتعدِّيَ يدلُّ على معنى (الْعِلْمِ)، يُقالُ: عَلِمَهُ عِلْمًا، كما في قولِهِ تعالى: ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ﴾(25).

وقد يحصلُ الاستلزامُ دون التلازمِ، كما في الفعلينِ المجرَّدينِ (فَقُهَ)، بضمِّ القافِ، و(فَقِهَ) بكسرِها. فمكسورُ القافِ فعلٌ مجرَّدٌ متعدٍّ يدلُّ على معنًى قريبٍ من (الفَهْمِ والعِلْمِ) عمومًا، كما في قولِهِ تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾(26)، وقولِهِ تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾(27).

أمَّا المجرَّدُ اللازمُ مضمومُ القافِ (فَقُهَ)، فقد ذكر بعضُ أهلِ اللغةِ أنَّهُ يُستعملُ في النَّعتِ، يُقَالُ: رَجُلٌ فَقِيهٌ، وَقَدْ فَقُهَ يَفْقُهُ فَقَاهَةً: إِذَا صَارَ فَقِيهًا(28).

فإذا صحَّ هذا التخصيصُ، فإنَّ المجرَّدَ (فَقُهَ) مضمومَ القافِ يستلزمُ المجرَّدَ (فَقِهَ) مكسورَ القافِ، لكنَّ الثانيَ لا يستلزمُ الأوَّلَ؛ لأنَّ (الفَقَاهَةَ) تستلزمُ (الفِقْهَ)، بمعنى (الفَهْمِ والعِلْمِ)، ولا يكونُ (الفَقِيهُ) فَقِيهًا، إلَّا بعد أن يَفْقَهَ (يَفْهَمَ ويَعْلَمَ)، لكنْ ليس كلُّ مَن فَقِهَ قَوْلًا، أو حديثًا صار فَقِيهًا.

ثَانِيًا– التَّلَازُمُ الصَّرْفِيُّ بَيْنَ الْفِعْلَيْنِ الْمُجَرَّدِ وَالْمَزِيدِ:

يعتمدُ التلازمُ الصرفيُّ بين الفعلينِ المجرَّدِ والمزيدِ على تحديدِ المعاني الصرفيَّةِ المستمدَّةِ من صيغِ الزيادةِ الفعليَّةِ، فكلُّ صيغةٍ من صيغِ الأفعالِ المزيدةِ تدلُّ على أكثرَ من معنًى صرفيٍّ؛ وذلك بمعونةِ القرائنِ السياقيَّةِ والمقاميَّةِ المختلفةِ. ومن أمثلةِ ذلك:

1– صِيغَةُ (أَفْعَلَ):

أ– تدلُّ صيغةُ (أَفْعَلَ) في بعضِ السياقاتِ على معنى (الجَعْلِ)، نحو: أَخْرَجْتُهُ، أي: جعلتُهُ خَارِجًا(29).

ومعنى (الجَعْلِ) في المزيدِ (أَخْرَجَ)، يستلزمُ معنى حدوثِ الفعلِ المجرَّدِ (خَرَجَ)؛ لأنَّكَ إذا أخرجتَ الشيءَ، فهذا يعني أنَّكَ جعلتَهُ يخرُجُ، فعند حصولِ (الْإِخْرَاجِ) يحصلُ (الْخُرُوجُ)، كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ

فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا﴾(30). فالمفهومُ من إخراجِ النباتِ أنَّهُ قد خرجَ، وكذلك الخَضِرُ والحبُّ المتراكبُ.

أمّا معنى الحدوثِ في المجرّدِ (خرَجَ)، فلا يستلزمُ معنى (الجعْلِ) في المزيد (أَخْرَجَ)؛ لأنَّ الخارجَ قد يكونُ عاقلًا ومختارًا، فيخرجُ من تلقاءِ نفسِهِ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾(31).

قال الطبريُّ: ((يَعْنِي تَعَالَى ذِكْرُهُ بِذَلِكَ: أَنَّ الْمَتَاعَ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ لَهُنَّ، إِلَى الْحَوْلِ فِي مَالِ أَزْوَاجِهِنَّ، بَعْدَ وَفَاتِهِمْ، وَفِي مَسَاكِنِهِمْ، وَنَهَى وَرَثَتَهُ عَنْ إِخْرَاجِهِنَّ، إِنَّمَا هُوَ لَهُنَّ، مَا أَقَمْنَ فِي مَسَاكِنِ أَزْوَاجِهِنَّ، وَأَنَّ حُقُوقَهُنَّ مِنْ ذَلِكَ تَبْطُلُ بِخُرُوجِهِنَّ، إِنْ خَرَجْنَ مِنْ مَنَازِلِ أَزْوَاجِهِنَّ، قَبْلَ الْحَوْلِ، مِنْ قِبَلِ أَنْفُسِهِنَّ، بِغَيْرِ إِخْرَاجٍ مِنْ وَرَثَةِ الْمَيِّتِ))(32).

أمّا إذا كانَ الخارجُ غيرَ عاقلٍ، وغيرَ مختارٍ، فإنَّ معنى الحدوثِ في المجرّدِ (خرَجَ)، يستلزمُ معنى (الجعْلِ) في المزيدِ (أَخْرَجَ)، كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾(33).

فالنباتُ لا يَخرُجُ بنفسِهِ، بل لا بدَّ من مُخْرِجٍ يُخرِجُهُ. وفي هذا وأمثالِهِ يصدُقُ قولُ سيبويهِ: ((ونَظيرُ فعَلْتُهُ، فانْفعَلَ وافْتعَلَ: أَفعَلْتُهُ، ففعَلَ، نَحْوُ: أَدْخلْتُهُ، فدَخلَ، وأَخْرَجْتُهُ، فخرَجَ، ونَحْوُ ذَلِكَ))(34).

ولا بدَّ لحصولِ التلازمِ الصرفيِّ بين معنى (الجعْلِ)، ومعنى (الحُدُوثِ)، من كونِ المادَّةِ الاشتقاقيَّةِ للفعلينِ مناسبةً لحصولِ التلازمِ، كما في مادَّةِ (م و ت)، فنقولُ: (أَمَاتَ اللَّهُ زَيْدًا)، فنفهمُ معنيينِ: أنَّ زيدًا قد ماتَ، وأنَّ اللَّهَ جعلَهُ يموتُ، ونقولُ: (مَاتَ زَيْدٌ)، فنفهمُ معنيينِ: أنَّ زيدًا قد ماتَ، وأنَّ اللَّهَ جعلَهُ يموتُ؛ لأنَّ فاعلَ (الْإِمَاتَةِ) هو اللَّهُ تعالى وحدَهُ، قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾(35).

ومن ذلك التلازمُ الصرفيُّ بين الفعلينِ (غضِبَ وأَغْضَبَ)، فإذا قلنا: (أَغْضَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، فهمنا معنيينِ: أنَّ عَمْرًا قد غَضِبَ، وأنَّ زيدًا قد جعلَهُ يغضَبُ، وإذا قلنا: (غَضِبَ عَمْرٌو)، فهمنا معنيينِ: أنَّ عَمْرًا قد غَضِبَ، وأنَّ ثمَّةَ فاعلًا قد جعلَهُ يغضَبُ،

سواءٌ أكان الفاعلُ معلومًا، أم مجهولًا.

وبيانُ ذلك أنَّ (الغَضَبَ) من (الصفاتِ الانفعاليَّةِ)، التي تحدثُ بسببِ فعلِ فاعلٍ غيرِ نفسِ الغاضبِ، فحين يُقالُ: (غَضِبَ عَمْرٌو) نستطيعُ أن نسألَ عن الفاعلِ الذي جعلَهُ يغضَبُ، سواءٌ أكان عاقلًا، أم غيرَ عاقلٍ، فنقولَ: (مَنِ الَّذِي أَغْضَبَ عَمْرًا؟)، أو نقولَ: (مَا الَّذِي أَغْضَبَ عَمْرًا؟)، بخلافِ قولِنا: (خَرَجَ عَمْرٌو)، فإنَّ الخروجَ قد يحدثُ من تلقاءِ نفسِ الخارجِ.

ب- تدلُّ صيغةُ (أَفْعَلَ) في بعضِ السياقاتِ على معنى (الْإِعَانَةِ)، نحو: أَحْلَبْتُهُ النَّاقَةَ، أي: أَعَنْتُهُ عَلَى حَلْبِهَا(36). فيكونُ معنى (الإعانةِ) مستلزمًا لمعنى (الحدوثِ)، فإذا قيل: (أَحْلَبَ زَيْدٌ عَمْرًا النَّاقَةَ) فهِمنا معنيينِ: أنَّ الحَلْبَ قد حدث، وأنَّ زيدًا قد أعانَ عَمْرًا على الحَلْبِ.

أمَّا معنى (الحدوثِ) في قولِنا: (حَلَبَ عَمْرٌو النَّاقَةَ)، فلا يستلزمُ معنى (الإعانةِ)؛ لجوازِ أن يحلبَ عَمْرٌو الناقةَ وحدَهُ، بلا مُعينٍ يُعينُهُ على حَلْبِها(37).

ج- تدلُّ صيغةُ (أَفْعَلَ) في بعضِ السياقاتِ على معنى (الوِجْدَانِ)، نحو: أَبْخَلْتُهُ، أي: وَجَدْتُهُ بَخِيلًا(38).

والتلازمُ هنا غيرُ حاصلٍ؛ لأنَّ (الوجدانَ) أمرٌ نِسْبِيٌّ، فقد تجدُ عَمْرًا بخيلًا، ويجدُهُ غيرُكَ كريمًا، فلا يستلزمُ معنى (الوجدانِ) في قولِنا: (أَبْخَلْتُ عَمْرًا) معنى حدوثِ فعلِ (البُخْلِ) في قولِنا: (بَخِلَ عَمْرٌو). وقد يكونُ عَمْرٌو بخيلًا، لكنَّ أحدًا لا يجدُ ذلك، فلا يستلزمُ معنى (الحدوثِ) معنى الوجدانِ.

2- صِيغَةُ (فَاعَلَ):

أ- تدلُّ صيغةُ (فَاعَلَ) في بعضِ السياقاتِ على معنى (الْمُشَارَكَةِ)(39)، نحو: جَالَسَ زيدٌ عَمْرًا، أي شارَكَ زيدٌ عَمْرًا الجلوسَ(40). ونفهمُ من معنى (المشاركةِ) معنى حدوثِ فعلِ الجلوسِ، فكلٌّ منهما قد جلس.

وهذا يعني أنَّ معنى (المشاركةِ) يستلزمُ معنى (الحدوثِ)، بخلافِ قولِنا: (جَلَسَ عَمْرٌو)، فلا نفهمُ منهُ معنى (المشاركةِ)؛ لجوازِ أن يجلسَ وحدَهُ، فلا يكون معنى (الحدوثِ) مستلزمًا معنى (المشاركةِ).

ب- تدلُّ صيغةُ (فَاعَلَ) في بعضِ السياقاتِ على معنى (الْمُحَاوَلَةِ)، نحو: قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا، أي: حَاوَلَ زيدٌ أن يقتلَ عَمْرًا. ومعنى (المحاولةِ) لا يستلزمُ معنى (الحدوثِ)،

فجائزٌ أنَّهُ بعد المحاولةِ قتَلَهُ، وجائزٌ أنَّهُ أفْلَتَهُ.

قال الطبريُّ: ((نَظِيرَ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ قَاتَلَ آخرَ، فَقَتَلَ نَفْسَهُ، وَلَمْ يَقْتُلْ صَاحِبَهُ: «قَاتَلَ فُلَانٌ فُلَانًا، وَلَمْ يَقْتُلْ إِلَّا نَفْسَهُ»، فَتُوجِبُ لَهُ مُقَاتَلَةَ صَاحِبِهِ، وَتَنْفِي عَنْهُ قَتْلَهُ صَاحِبَهُ، وَتُوجِبُ لَهُ قَتْلَ نَفْسِهِ))(41).

ومعنى (الحدوثِ) في قولِنا: (قَتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا)، لا يستلزمُ معنى (المحاولةِ)؛ فجائزٌ أنَّ زيدًا قتَلَ عَمْرًا بعد محاولةٍ، وجائزٌ أنَّهُ قتَلَهُ بلا محاولةٍ؛ لأنَّ (المحاولةَ) تعني مطالبةَ الأمرِ بالحيلَةِ والقُوَّةِ وبذلِ الجهدِ(42).

3- صِيغَةُ (فَعَّلَ):

أ- تدلُّ صيغةُ (فَعَّلَ) في بعضِ السياقاتِ على معنى (الْمُبَالَغَةِ)(43)، نحو: ضَرَّبْتُهُ، أي: بَالَغْتُ فِي ضَرْبِهِ(44).

ومعنى (المبالغةِ) يستلزمُ معنى (الحدوثِ)، فالضَّرْبُ حاصلٌ مفهومٌ من المزيدِ (ضَرَّبَ)، بخلافِ معنى (الحدوثِ) في قولِنا: (ضَرَبْتُهُ)، فلا يستلزمُ معنى (المبالغةِ).

وبيانُ ذلك أنَّ المجرَّدَ يدلُّ على مُطلَقِ (الحدوثِ)، بلا تنصيصٍ على مبالغةٍ، أو عدمِها، فجائزٌ أن يكونَ مع مبالغةٍ، وجائزٌ أن يكونَ بلا مبالغةٍ. قال ابنُ السرّاجِ: ((يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: «ضَرَبْتُ»، تُرِيدُ: ضَرْبًا كَثِيرًا وقَلِيلًا، فَإِذَا قُلْتَ: «ضَرَّبْتُ»، انفَرَدَ بِالْكَثِيرِ))(45).

ب- تدلُّ صيغةُ (فَعَّلَ) في بعضِ السياقاتِ على معنى (النِّسْبَةِ)، نحو: فَسَّقَ زَيْدٌ عَمْرًا، أي: نَسَبَ زَيْدٌ عَمْرًا إِلَى الْفِسْقِ(46). ومعنى (النسبةِ) لا يستلزمُ معنى الحدوثِ، فقد تكونُ النسبةُ مطابقةً للواقعِ، فيكونُ (الفِسْقُ) حادثًا، وقد تكونُ النسبةُ مخالفةً للواقعِ، فيكونُ (الفِسْقُ) منتفيًا.

ومعنى (الحدوثِ) لا يستلزمُ معنى (النسبةِ)، فجائزٌ أن يكونَ عَمْرٌو فاسقًا، وليس ثمَّةَ من ينسبُهُ إلى الفسق.

4- صِيغَةُ (انْفَعَلَ):

تدلُّ صيغةُ (انفَعَلَ) في أكثرِ السياقاتِ على معنى (المُطَاوَعَةِ)، نحو: (انْقَطَعَ الْحَبْلُ)(47). ومعنى (المطاوعةِ) يستلزمُ معنى حدوثِ المجرَّدِ (قَطَعَ)؛ لأنَّ معنى قولِنا: (انْقَطَعَ الْحَبْلُ) أنَّ ثمَّةَ فاعلًا قَطَعَ الحبلَ، أي: أنَّ فاعلًا ما، كان سببًا في حصولِ (الانْقِطَاعِ).

فالفعلُ المجرَّدُ (قَطَعَ) يدلُّ على معنى (السَّبَب)، والفعلُ المزيدُ (انْقَطَعَ) يدلُّ على معنى (النَّتيجَةِ)؛ لأنَّ (القَطْعَ) سببُ (الانْقِطَاعِ)، و(الانْقِطَاعَ) نتيجةُ (القَطْعِ)(48). وهذا يعني أنَّ ثمَّةَ تلازُمًا صرفيًّا بين معنى المجرَّدِ (قَطَعَ) ومعنى المزيدِ (انْقَطَعَ).

وقد تُسنَدُ صيغةُ (انْفَعَلَ) إلى فاعلٍ عاقلٍ مختارٍ، يمكنُ أن يقومَ بالفعلِ من تلقاءِ نفسِهِ، ولا يكونُ فعلُهُ نتيجةً لتأثيرِ غيرِهِ فيهِ، فينتفي التلازمُ، كقولِ الأعشى في وصفِ هُرَيْرَةَ صاحبتِهِ:

تَسْمَعُ لِلْحَلْيِ وَسْوَاسًا إِذَا انْصَرَفَتْ ... كَمَا اسْتَعَانَ بِرِيحٍ عِشْرِقٌ زَجِلُ(49).

قال النحَّاسُ: ((وَقَوْلُهُ: «إِذَا انْصَرَفَتْ»، يُرِيدُ: إِذَا انْقَلَبَتْ إِلَى فِرَاشِهَا))(50).

وإنَّما استشهدتُ بقولِ الأعشى، ولم أستشهِدْ بقولِهِ تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ ثُمَّ انْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾(51)؛ لأنَّ الآيةَ قد اشتملَتْ على فعلِ السببِ (صَرَفَ)، وفعلِ النتيجةِ (انْصَرَفَ)، فهؤلاءِ المنافقونَ انصرفوا في الظاهرِ من تلقاءِ أنفسِهِم، ولم يَصرِفْهُم أحدٌ، لكنَّهم في الحقيقةِ انصرفوا؛ لأنَّ اللَّهَ تعالى صَرَفَ قلوبَهُم، ولولا ذلك لما تركوا الحقَّ عند نزولِهِ.

وإنَّما صَرَفَهُمُ اللَّهُ تعالى؛ لأنَّهم قومٌ لا يفقهون، ولا ينتفعون بما نَزَلَ من الحقِّ، قال تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾(52).

وقد التفتَ الفخرُ الرازيُّ إلى هذه الحقيقةِ، فقال: ((فَالْعَبْدُ إِنَّمَا يُقْدِمُ عَلَى الْكُفْرِ، إِذَا حَصَلَ فِي قَلْبِهِ دَاعِي الْكُفْرِ، وَذَلِكَ الْحُصُولُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى. وَإِذَا حَصَلَ ذَلِكَ الدَّاعِي، انْصَرَفَ ذَلِكَ الْقَلْبُ مِنْ جَانِبِ الْإِيمَانِ إِلَى الْكُفْرِ، فَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ صَرْفِ الْقَلْبِ))(53).

5- صِيغَةُ (تَفَاعَلَ):

تدلُّ صيغةُ (تَفَاعَلَ) في بعضِ السياقاتِ على معنى (التَّظَاهُرِ)، نحو: تَمَارَضَ زَيْدٌ، أي: تَظَاهَرَ بِالْمَرَضِ، وَلَيْسَ بِمَرِيضٍ حَقِيقَةً(54).

وهذا يعني أنَّ معنى (التَّظَاهُرِ) لا يستلزمُ معنى حدوثِ المجرَّدِ (مَرِضَ)، كما أنَّ معنى (الحدوثِ) في المجرَّدِ (مَرِضَ) لا يستلزمُ معنى (التَّظَاهُرِ)، بل هما في الحقيقةِ

و تم أعتماد النتائج المتحققه من الموديل أعلاه لغرض تطوير خارطة توزيع الترب المتأثره بالأملاح في منطقة الدراسه.ويشير الشكل (6) الى طبيعة توزيع أصناف الترب الملحيه في منطقة الدراسه ، و الجدول (4) الى مساحة كل صنف في منطقة الدراسة و كالاتي :

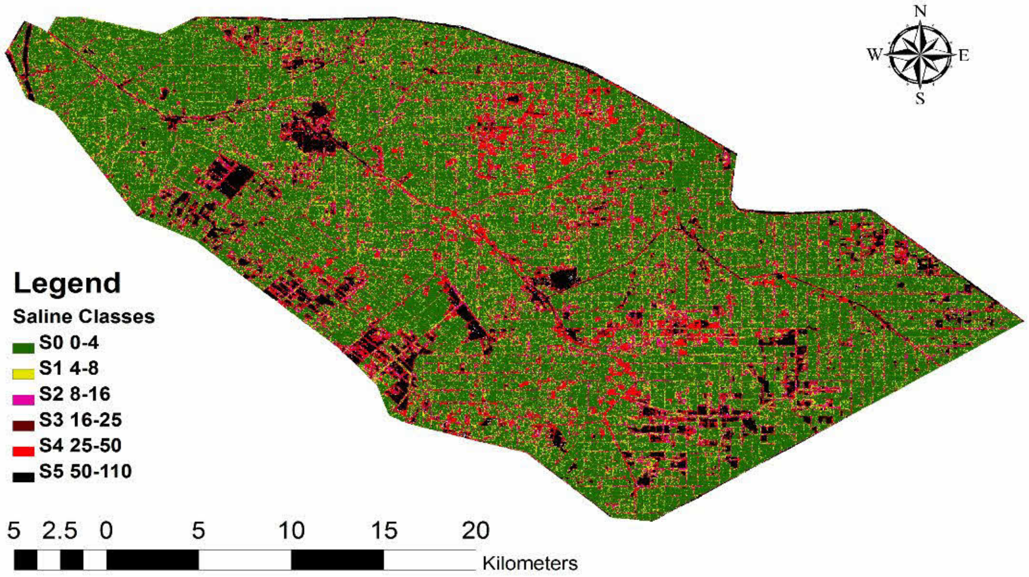

الشكل (6) : خارطة ملوحة التربة في مشروع المسيب لعام 2012

جدول (4): مساحات اصناف الملوحة الناتجة من تطبيق الموديل المقترح

Saline Classes	Area	
	hectare	%
S0	28995.57	41.27
S1	18674.64	26.58
S2	10229.60	14.56
S3	4840.79	6.89
S4	5775.23	8.22
S5	1742.40	2.48
∑	70258.23	100

اذ يبين الجدول (4) زيادة الصنف S0 بنسبة 41.27% قياساً ببقية الاصناف اي الى سيادة الترب القليلة المحتوى الملحي في منطقة الدراسه و قد يعزى هذا الى التطبيقات الادارية المرافقة للاستخدام الزراعي في المنطقة ,ومنها توفر شبكات الري والبزل و يلاحظ زيادة نسب و مساحات الاصناف المتأثره بالملوحه (S3 و S4) وخاصة في المواقع المتواجده في نهاية شبكات الري و القريبة من المبازل غير المدامة مما ساعد على ارتفاع المحتوى الملحي فيها .

و هذه النتائج تؤكد على أمكانية أستخدام المعايير الطيفيه وخاصة $GDVI^{\wedge 2}$ لبناء موديل للتنبؤ بملوحة التربه وأعداد خرائط التوزيع الملحي بصوره فعاله وكفوئه في مناطق وسط العراق . وأهمية أتباع بعض الوسائل ألأداريه الملائمه لتقليل التراكم الملحي في ألأراضي الزراعيه .

وأوضحُ من ذلك استلزامُ معنى (الحدوثِ) في الفعلِ المجرَّدِ (غَفَرَ) لمعنى (الطلبِ) في الفعلِ المزيدِ (اسْتَغْفَرَ)(62)، فالغَفْرُ (الْمَغْفِرَةُ) لا يحصلُ إلَّا بعد استغفارٍ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ. فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ﴾(63)، لكنَّ (الِاسْتِغْفَارَ) لا يستلزمُ حصولَ الغَفْرِ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾(64).

ثَالِثًا- التَّلَازُمُ الصَّرْفِيُّ بَيْنَ الْفِعْلَيْنِ الْمَزِيدَيْنِ:

يعتمدُ التلازمُ الصرفيُّ بين الفعلينِ المزيدينِ على تحديدِ المعاني الصرفيَّةِ المستمدَّةِ من صيغِ الزيادةِ الفعليَّةِ. ومن أمثلةِ ذلك:

1- صِيغَتَا (أَفْعَلَ وفَعَّلَ):

تدلُّ صيغةُ (أَفْعَلَ) في بعضِ السياقاتِ على معنى (الوِجْدَانِ)، وتدلُّ صيغةُ (فَعَّلَ) في بعضِ السياقاتِ على معنى (النِّسْبَةِ)، فيقالُ: أَبْخَلَهُ، بمعنى: وَجَدَهُ بَخِيلًا، وبَخَّلَهُ، بمعنى: نَسَبَهُ إِلَى الْبُخْلِ(65).

ولا يستلزمُ معنى (الوجدانِ) معنى (النسبةِ)؛ لأنَّك قد تجدُ زيدًا بخيلًا، ولا تنسبُهُ إلى البخلِ، خوفًا، أو حياءً، أو تملُّقًا... إلخ، كما لا يستلزمُ معنى (النسبةِ) معنى (الوجدانِ)؛ لأنَّك قد تنسبُهُ إلى البخلِ كذبًا وافتراءً، وأنت تجدُهُ كريمًا، غيرَ بخيلٍ، وقد تنسبُهُ إلى البخلِ معتمدًا على نسبةِ غيرِك لهُ، وأنت لا تعرفُهُ أصلًا.

2- صِيغَتَا (أَفْعَلَ وافْتَعَلَ):

تدلُّ صيغةُ (أَفْعَلَ) في بعضِ السياقاتِ على معنى (الجَعْلِ)، نحو: (أَحْرَقَ زَيْدٌ الْكِتَابَ)، وتدلُّ صيغةُ (افْتَعَلَ) في بعضِ السياقاتِ على معنى (المُطَاوَعَةِ)، نحو: (احْتَرَقَ الْكِتَابُ)(66).

وهذان المعنيانِ متلازمانِ، كتلازُمِ السببِ والنتيجةِ(67)؛ لأنَّ فعلَ الجعلِ يدلُّ على السببِ، وفعلَ المطاوعةِ يدلُّ على النتيجةِ.

فإذا قيل: (أَحْرَقَ زَيْدٌ الْكِتَابَ) فهمنا معنيين: أنَّ الكتابَ قدِ احترقَ، وأنَّ زيدًا كانَ سببًا في حصولِ الاحتراقِ، ولولا حصولُ الاحتراقِ، لما صحَّ استعمالُ المزيدِ (أَحْرَقَ).

وإذا قيل: (احْتَرَقَ الْكِتَابُ) فهِمنا معنيين: أنَّ الكتابَ قدِ احترقَ، وأنَّ فاعلًا ما كان سببًا في حصولِ الاحتراق، سواءٌ أكان الفاعلُ عاقلًا، أم غيرَ عاقلٍ، وسواءٌ أكان معلومًا أم مجهولًا؛ لأنَّ فعلَ (الاحتراق) لا يُمكنُ أن يحصلَ بلا سببٍ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ﴾(68).

قال أبو حيَّانَ الأندلسيُّ: ((فَاحْتَرَقَتْ: هَذَا فِعْلٌ مُطَاوِعٌ لـ«أَحْرَقَ»، كَأَنَّهُ قِيلَ: فِيهِ نَارٌ أَحْرَقَتْهَا، فَاحْتَرَقَتْ، كَقَوْلِهِمْ: أَنْصَفْتُهُ، فَانْتَصَفَ، وَأَوْقَدْتُهُ فَاتَّقَدَ. وَهَذِهِ الْمُطَاوعَةُ هِيَ انْفِعَالٌ فِي الْمَفْعُولِ، يَكُونُ لَهُ قَابِلِيَّةٌ لِلْوَاقِعِ بِهِ، فَيَتَأَثَّرُ لَهُ))(69).

3- صِيغَتَا (أَفْعَلَ وَاسْتَفْعَلَ):

تدلُّ صيغةُ (أَفْعَلَ) في بعضِ السياقاتِ على معنى (الجَعْل)، نحو: (أَطْعَمَ زَيْدٌ عَمْرًا)، أي: جعَلَ زَيْدٌ عمْرًا يَطْعَمُ (يأْكُلُ)(70)، وتدلُّ صيغةُ (استَفْعَلَ) في بعضِ السياقاتِ على معنى (الطلبِ)، نحو: (اسْتَطْعَمَ عَمْرٌو زَيْدًا)، أي: طَلَبَ عَمْرٌو مِنْ زَيْدٍ أَنْ يُطْعِمَهُ(71).

ومعنى (الطلبِ) لا يستلزمُ معنى (الجعلِ)، فقد يَطلُبُ المُسْتَطْعِمُ الإطعامَ، فيأبى المطلوبُ منهُ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمَا﴾(72).

ومعنى (الجعلِ) لا يستلزمُ معنى (الطلبِ)، فقد يُطْعِمُ المُطْعِمُ غيرَ المُسْتَطْعِمِ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾(73).

4- صِيغَتَا (فَعَّلَ وتَفَعَّلَ):

تدلُّ صيغةُ (تَفَعَّلَ) في أكثرِ السياقاتِ على معنى (مُطَاوَعَةِ) صيغةِ (فَعَّلَ) المزيدةِ(74)، يُقالُ: (عَلَّمَ زَيْدٌ عَمْرًا الْحِسَابَ، فَتَعَلَّمَ عَمْرٌو الْحِسَابَ).

فالفعلُ المزيدُ (عَلَّمَ) يدلُّ على السببِ، والفعلُ المزيدُ (تَعَلَّمَ) يدلُّ على النتيجةِ. والسببُ والنتيجةُ متلازمانِ؛ لأنَّ التعليمَ يؤدِّي إلى التعلُّمِ، والتعلُّمَ يحدثُ بسببِ التعليمِ.

قال الرضيُّ الأستراباذيُّ: ((الْمُطَاوعَةُ فِي اصطِلَاحِهِمْ: التَّأَثُّرُ وَقَبُولُ أَثَرِ الْفِعْلِ، سَوَاءٌ كَانَ التَّأَثُّرُ مُتَعَدِّيًا، نَحْو: عَلَّمْتُهُ الْفِقْهَ، فَتَعَلَّمَهُ، أَيْ: قَبِلَ التَّعْلِيمَ. فَالتَّعْلِيمُ تَأْثِيرٌ، وَالتَّعَلُّمُ تَأَثُّرٌ، وَقَبُولٌ لِذَلِكَ الْأَثَرِ...))(75).

ومن أوضحِ أمثلةِ التلازُمِ بين المزيدينِ (علَّمَ وتَعلَّمَ) قولُهُ تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾(76).

الْمَبْحَثُ الثَّانِي- التَّلَازُمُ الصَّرْفِيُّ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ:

للاسمِ المُتمكِّنِ أقسامٌ مختلفةٌ، يعنينا منها قسمانِ: المصادرُ والمشتقَّاتُ. وقد يحصلُ التلازمُ بين المصادرِ، أو بين المشتقَّاتِ، أو بين المصادرِ والمشتقَّاتِ.

أوَّلًا- التَّلَازُمُ الصَّرْفِيُّ بَيْنَ الْمَصَادِرِ:

المصدرُ قسمانِ:

1- المصدرُ العامُّ، وهو ما دلَّ على معنى المصدريَّةِ مُطلقًا، بلا أدنى قيدٍ زائدٍ، نحو: (الْقَتْلِ)، وهو مصدرُ الفعلِ المجرَّدِ (قَتَلَ)(77).

2- المصدرُ الخاصُّ، وهو ما دلَّ على معنى المصدريَّةِ، مع الدلالةِ على قيدٍ زائدٍ، كمعنى (المَرَّةِ) في مصدرِ المرَّةِ (الْقَتْلَةِ)(78)، ومعنى (الْهَيْأَةِ) في مصدرِ الهيأةِ (الْقِتْلَةِ)(79)، ومعنى (الْمُبَالَغَةِ) في مصدرِ المبالغةِ (التَّقْتَالِ)(80).

وثمَّةَ قاعدةٌ مطَّردةٌ، مفادها أنَّ الأَخصَّ (الْخَاصَّ) يستلزمُ الْأَعَمَّ (الْعَامَّ)(81)، فتكونُ معاني المصادرِ الخاصَّةِ مستلزمةً لمعنى المصدرِ العامِّ، فلا بدَّ في (الْقَتْلَةِ)، و(الْقِتْلَةِ) و(التَّقْتَالِ) من الدلالةِ على حصولِ (الْقَتْلِ)، بخلافِ المصدرِ العامِّ (الْقَتْلِ)، فهو لا يستلزمُ معنى (المرَّةِ)؛ لجوازِ وقوعِهِ أكثرَ من مرَّةٍ، ولا يستلزمُ معنى (المبالغةِ)؛ لجوازِ وقوعِهِ بلا مبالغةٍ، ولكنَّهُ يستلزمُ معنى (الهيأةِ)؛ لأنَّ لكلِّ (قَتْلٍ) هيأةً، سواءٌ أكانت معلومةً، أم مجهولةً.

وربَّما بدا واضحًا أنَّ التلازمَ الصرفيَّ، إن حصل بين الأفعالِ، فلا بدَّ من حصولِهِ بين مصادرِها، فالمصدرانِ (الْكَسْرُ وَالانْكِسَارُ) متلازمانِ؛ لأنَّ الفعلينِ المجرَّدَ (كَسَرَ) والمزيدَ (انْكَسَرَ) متلازمانِ، والمصدرانِ (التَّعْلِيمُ وَالتَّعَلُّمُ) متلازمانِ؛ لأنَّ الفعلينِ المزيدينِ (عَلَّمَ وتَعَلَّمَ) متلازمانِ.

وكذلك في الاستلزامِ الصرفيِّ، فإذا كان حدوثُ الفعلِ المجرَّدِ (أَذِنَ) يستلزمُ حدوثَ الفعلِ المزيدِ (استَأْذَنَ)، فإنَّ معنى المصدرِ (الْإِذْنِ) يستلزمُ معنى المصدرِ (الِاسْتِئْذَانِ).

ومثلهما التنافي الصرفيُّ، فإذا كان معنى الفعلِ المجرَّدِ (مَرِضَ) يُنافي معنى الفعلِ المزيدِ (تَمَارَضَ)، ومعنى الفعلِ المزيدِ (تَمَارَضَ) يُنافي معنى الفعلِ المجرَّدِ (مَرِضَ)، فإنَّ مصدرَي هذينِ الفعلينِ، وهما (الْمَرَضُ والتَّمَارُضُ)، مُتنافيانِ قطعًا.

ثَانِيًا- التَّلَازُمُ الصَّرْفِيُّ بَيْنَ الْمُشْتَقَّاتِ:

المشتقَّاتُ هي: (اسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، ومبالغةُ اسمِ الفاعلِ، ومبالغةُ اسمِ المفعولِ، والصفةُ المشبَّهةُ، واسمُ التفضيلِ، واسمُ المكانِ، واسمُ الزمانِ، واسمُ الآلةِ).

أمَّا اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ، فهما متلازمانِ، كما في (الْقَاطِعِ والْمَقْطُوعِ)، فمعنى (الْفَاعِلِيَّةِ) المستمدِّ من صيغةِ اسمِ الفاعلِ (الْقَاطِعِ) يستلزمُ معنى (الْمَفْعُولِيَّةِ) المستمدِّ من صيغةِ اسمِ المفعولِ (الْمَقْطُوعِ)، ومعنى (الْمَفْعُولِيَّةِ) يستلزمُ معنى (الْفَاعِلِيَّةِ)؛ لأنَّ القاطعَ لا يُسمَّى قاطعًا، إلَّا إذا أَوْقَعَ قَطْعَهُ على مقطوعٍ، والمقطوعَ لا يُسمَّى مقطوعًا، إلَّا إذا أَوْقَعَ عليهِ القَطْعَ قاطعٌ ما.

وفي قولهِ تعالى: ﴿قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾(82)، دلَّ نفيُ (الْعَاصِمِ) على نفيِ (الْمَعْصُومِ)؛ لأنَّ (الْعَاصِمَ) و(الْمَعْصُومَ) متلازمانِ؛ فإذا ثبت أحدُهما ثبت الآخرُ، وإذا انتفى أحدُهما انتفى الآخرُ.

قال الراغبُ الأصفهانيُّ: ((وَمَنْ قَالَ: مَعْنَاهُ (لَا مَعْصُومَ)، فَلَيْسَ يَعْنِي أَنَّ الْعَاصِمَ بِمَعْنَى الْمَعْصُومِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ تَنْبِيهٌ مِنْهُ عَلَى الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ بِذَلِكَ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَاصِمَ وَالْمَعْصُومَ يَتَلَازَمَانِ، فَأَيُّهُمَا حَصَلَ، حَصَلَ مَعَهُ الْآخَرُ))(83).

وتستلزمُ صيغُ المبالغةِ الخاصَّةِ باسمِ الفاعلِ معنى (الفاعليَّةِ)، فوصفُ المبالغةِ (الشَّرَّابُ) يستلزمُ معنى (الفاعليَّةِ) المستمدَّ من صيغةِ اسمِ الفاعلِ (الشَّارِبِ)، لكنَّ معنى (الفاعليَّةِ) في اسمِ الفاعلِ (الشَّارِبِ) لا يستلزمُ معنى (المبالغةِ) المستمدَّ من صيغةِ المبالغةِ (الشَّرَّابِ)(84)، فجائزٌ أن يكونَ الشاربُ شاربًا، بلا مبالغةٍ.

وكذلك صيغُ الصفةِ المشبَّهةِ باسمِ الفاعلِ تستلزمُ معنى (الفاعليَّةِ)، فوصفُ (الْغَضْبَانِ) يستلزمُ معنى (الفاعليَّةِ) في اسمِ الفاعلِ (الْغَاضِبِ)، لكنَّ معنى (الفاعليَّةِ) لا يستلزمُ معنى (المبالغةِ) المستمدَّ من صيغةِ الصفةِ المشبَّهةِ (الْغَضْبَانِ)(85)، فجائزٌ أن يكونَ الغاضِبُ غاضبًا، بلا مبالغةٍ.

وتستلزمُ صيغُ المبالغةِ الخاصَّةِ باسمِ المفعولِ معنى (المفعوليَّةِ)، فوصفُ المبالغةِ (الْجَرِيحُ) يستلزمُ معنى (المفعوليَّةِ) في اسمِ المفعولِ (الْمَجْرُوحِ)، لكنَّ معنى (المفعوليَّةِ) لا يستلزمُ معنى (المبالغةِ) المستمدَّ من صيغةِ (الْجَرِيحِ)(86)، فجائزٌ أن يكونَ المجروحُ مجروحًا، بلا مبالغةٍ.

وتستلزمُ صيغةُ اسمِ التفضيلِ معنى (الفاعليَّةِ)، كما في قولِنا: (زَيْدٌ أَكْذَبُ مِنْ عَمْرٍو)، وقولِنا: (زَيْدٌ أَكْذَبُ رَجُلٍ)، وقولِنا: (زَيْدٌ أَكْذَبُ النَّاسِ)، وقولِنا: (زَيْدٌ الْأَكْذَبُ).

فاسمُ التفضيلِ في أحوالِهِ المختلفةِ يدلُّ على صدورِ (الْكَذِبِ) من زيدٍ، فهو يستلزمُ معنى (الفاعليَّةِ)، بخلافِ معنى (الفاعليَّةِ) في قولِنا مثلًا: (زَيْدٌ كَاذِبٌ)، فإنَّهُ لا يستلزمُ أيًّا من معاني اسمِ التفضيلِ، فجائزٌ أن يُوصَفَ زيدٌ بالكَذِبِ عُمُومًا، بلا أدنى قصدٍ إلى التفضيلِ، أو المُفاضلةِ، أو المبالغةِ.

وصيغُ مبالغةِ اسمِ الفاعلِ تستلزمُ معنى (المفعوليَّةِ)، فوجودُ (الضَّرَّابِ) يستلزمُ وجودَ (الْمَضْرُوبِ)، لكنَّ وجودَ (الْمَضْرُوبِ) لا يستلزمُ وجودَ (الضَّرَّابِ)؛ لجوازِ وقوعِ (الضَّرْبِ) على (الْمَضْرُوبِ) من (ضَارِبٍ)، بلا مبالغةٍ.

وصيغُ مبالغةِ اسمِ المفعولِ تستلزمُ معنى (الفاعليَّةِ)، فوجودُ (الْجَرِيحِ) يستلزمُ وجودَ (الْجَارِحِ)، لكنَّ وجودَ (الْجَارِحِ) لا يستلزمُ وجودَ (الْجَرِيحِ)؛ لجوازِ وقوعِ (الْجَرْحِ) من (الْجَارِحِ) على (مَجْرُوحٍ)، بلا مبالغةٍ.

ومبالغةُ اسمِ الفاعلِ لا تستلزمُ مبالغةَ اسمِ المفعولِ، فوجودُ (الْجَرَّاحِ) لا يستلزمُ وجودَ (الْجَرِيحِ)؛ لجوازِ أن يكونَ (الْجَرَّاحُ) وصفًا لمن أكثرَ (الْجَرْحَ)، وإن كان (جَرْحُ) كُلِّ واحدٍ من المجروحينَ طفيفًا.

وكذلك مبالغةُ اسمِ المفعولِ لا تستلزمُ مبالغةَ اسمِ الفاعلِ، فوجودُ (الْجَرِيحِ) لا يستلزمُ وجودَ (الْجَرَّاحِ)؛ لجوازِ أن يكونَ (الْجَارِحُ) طفلًا لم يجرحْ إلَّا واحدًا، مرَّةً واحدةً، لكنَّ (الجَرْحَ) كان بالغًا مُفضيًا إلى الهلاكِ.

والتلازمُ حاصلٌ بين اسمي المكانِ والزمانِ، فاستعمالُ أحدِهما دليلٌ على الآخرِ، نحو: (الْمَحْلَبِ)، أي: مكانِ الحَلْبِ، وزمانِهِ(87).

ومعنى (المكانِ) ومعنى (الزمانِ) متلازمانِ؛ لأنَّ فعلَ (الْحَلْبِ) في قولِنا: (حَلَبَ الرَّجُلُ النَّاقَةَ) يستلزمُ وجودَ مكانٍ للحَلْبِ، ووجودَ زمانٍ لهُ، ولا يقعُ (الحَلْبُ) في زمانٍ، بلا مكانٍ، كما لا يقعُ في مكانٍ، بلا زمانٍ(88).

وكذلك اسمُ الآلةِ، إنِ استُعمِلَتْ؛ فإنَّها تستلزمُ معنى (المكانِ)، ومعنى (الزمانِ)، وهما يستلزمانِ معنى (الآلةِ)، نحو: (الْمِحْلَبِ)، وهو قَدَحٌ، أو إناءٌ يُحْلَبُ فيهِ(89).

فاستعمالُ (الْمِحْلَبِ) يستلزمُ وجودَ مكانِ الحَلْبِ، وزمانِهِ، فغيرُ حاصلٍ حَلْبٌ بمِحْلَبٍ، بلا مكانٍ، أو زمانٍ.

وإنَّما قلتُ: (إنِ استُعمِلَتْ)؛ لأنَّ (الآلةَ) قد تُصنَعُ، ولا تُستعمَلُ، فليست كلُّ آلةٍ مصنوعةٍ مستعملَةً؛ لذلك لا تستلزمُ غيرُ المستعمَلةِ مكانًا ولا زمانًا للفعلِ؛ لأنَّ عدمَ استعمالِها يعني عدمَ حصولِ الفعلِ بها.

ومعنى (المكانِ) ومعنى (الزمانِ) يستلزمانِ معنى (الآلةِ)، إن كانَ الفعلُ الحاصلُ في المكانِ والزمانِ، لا يحصلُ إلَّا بآلةٍ، فحصولُ (الحَلْبِ) في مكانِ الحَلْبِ وزمانِهِ، يستلزمُ آلةً يستعملُها الحَالِبُ، هي (المِحْلَبُ).

وربَّما بدا واضحًا أنَّ معانيَ أسماءِ الفاعلِ والمفعولِ والمكانِ والزمانِ والآلةِ متلازمةٌ، بشرطِ حصولِ الفعلِ، ففي قولنا: (حَلَبَ الرَّجُلُ النَّاقَةَ)، نفهَمُ أنَّ ثمَّةَ حالبًا (فاعلًا قام بفعلِ الحَلْبِ)، وأنَّ ثمَّةَ محلوبًا (مفعولًا وقع عليهِ فعلُ الحَلْبِ)، وأنَّ ثمَّةَ مَحْلَبًا (مكانًا وزمانًا أوقعَ فيهما الفاعلُ فعلَ الحَلْبِ على المفعولِ)، وأنَّ ثمَّةَ مِحْلَبًا (آلةً استعمَلَها الفاعلُ للقيامِ بالحَلْبِ).

وربَّما بدا واضحًا أنَّ التلازمَ المقصودَ هنا هو التلازمُ الحاصلُ بينَ معاني المشتقَّاتِ المُستعمَلةِ في اللغةِ، بخلافِ ما لم تستعمِلْهُ العربُ مشتقًّا. فالبَيْتُ لا يُعَدُّ من أسماءِ المكانِ المشتقَّةِ، واللَّيْلُ لا يُعَدُّ من أسماءِ الزمانِ المشتقَّةِ، والقَلَمُ لا يُعَدُّ من أسماءِ الآلةِ المشتقَّةِ.

ومن هنا لا يكونُ التلازمُ الحاصلُ بين (الكَاتِبِ) و(القَلَمِ) المُستعمَلِ للكتابةِ، مثلًا، من أمثلةِ التلازمِ الصرفيِّ؛ لأنَّ هذِهِ الآلةَ غيرُ مشتقَّةٍ، عند العلماءِ.

ثَالِثًا- التَّلَازُمُ الصَّرْفِيُّ بَيْنَ الْمَصَادِرِ وَالْمُشْتَقَّاتِ:

اختُلِفَ في أصلِ المشتقَّاتِ، فقيل: إنَّها مشتقَّةٌ من الأفعالِ، وقيل: إنَّها مشتقَّةٌ من المصادرِ(90). وهذا الاختلافُ راجعٌ إلى عدَّةِ أسبابٍ، من أبرزِها: التلازمُ الأكيدُ بينَ الأفعالِ ومصادرِها، أو بين المصادرِ وأفعالِها، فكلُّ فعلٍ ومصدرُهُ متلازمانِ، وكلُّ مصدرٍ وفعلُهُ متلازمانِ.

فوجودُ المصدرِ (ضَرْبٍ) يستلزمُ وجودَ الفعلِ (ضَرَبَ)، ووجودُ الفعلِ (ضَرَبَ) يستلزمُ وجودَ المصدرِ (ضَرْبٍ)، ووجودُ المصدرِ (إِنْزَالٍ) يستلزمُ وجودَ الفعلِ (أَنْزَلَ)، ووجودُ الفعلِ (أَنْزَلَ) يستلزمُ وجودَ المصدرِ (إِنْزَالٍ)، وهكذا في سائرِ الأفعالِ ومصادرِها.

ويُستثنَى من ذلك المصدرُ المُستعملُ في مقامِ (الاستقبالِ)، كما في قولِنا: (يُعْجِبُنِي صَوْمُ زَيْدٍ غَدًا)، أي: يُعْجِبُنِي إِذَا وَقَعَ الصَّوْمُ غدًا، وهو فعلٌ لا يُمكِنُ القطعُ بوقوعِهِ؛ لأنَّ الغيبَ لا يعلمُهُ إِلَّا اللَّهُ تعالى، بخلافِ قولِهِ تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِنْ دَابَّةٍ وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾[91]، فإنَّ (الجَمْعَ) واقعٌ، لا ريبَ في وقوعِهِ، وإنْ كانَ في مقامِ (الاستقبالِ)؛ لأنَّ القائلَ هو اللَّهُ، سبحانَهُ، عالمُ الغيبِ والشهادةِ.

وبسببِ التلازُمِ الصرفيِّ بين الفعلِ ومصدرِهِ، أو بين المصدرِ وفعلِهِ، كانَ ثمَّةَ تلازمٌ صرفيٌّ بين المصادرِ وبعضِ المشتقَّاتِ المستعملَةِ، يُناظِرُ التلازمَ الصرفيَّ بين الأفعالِ وتلك المشتقَّاتِ، ولا يُؤثِّرُ في هذا التلازمِ أن يكونَ أصلُ المشتقّاتِ هو الفعلَ، أوِ المصدرَ، أوِ المادَّةَ الاشتقاقيَّةَ[92].

فمعنى الفعلِ (حَلَبَ) يستلزمُ حَالِبًا (فاعلًا للحَلْبِ)، ومَحْلُوبًا (مفعولًا للحَلْبِ)، ومَحْلَبًا (مكانًا وزمانًا للحَلْبِ)، ومِحْلَبًا (آلةً للحلْبِ). ومعاني الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ والمكانيَّةِ والزمانيَّةِ والآليَّةِ، إنِ استُعمِلَتْ في مقامِ تحقُّقِ الحدثِ، فإنَّها تستلزمُ معنى حدوثِ الفعلِ (حَلَبَ)؛ لأنَّهُ لا حَالِبَ ولا مَحْلُوبَ ولا مَحْلَبَ ولا مِحْلَبَ، إن لم يحدثِ الفعلُ (حَلَبَ).

وكذلك معنى المصدرِ (الحَلْبِ)، يستلزمُ معانيَ الفاعليّةِ والمفعوليَّةِ والمكانيَّةِ والزمانيَّةِ والآليَّةِ. وهذهِ المعاني، إنِ استُعمِلَتْ في مقامِ تحقُّقِ الحدثِ، فإنَّها تستلزمُ معنى المصدرِ (الحَلْبِ)؛ لأنَّهُ لا حَالِبَ ولا مَحْلُوبَ ولا مَحْلَبَ ولا مِحْلَبَ، بلا حَلْبٍ.

وإنَّما قلتُ (إنِ استُعمِلَتْ في مقامِ تحقُّقِ الحدثِ)؛ لأنَّها قد تُستعملُ في غيرِ هذا المقامِ، فلا تستلزمُ معنى الفعلِ، ولا معنى مصدرِهِ، كما في قولِنا: (زَيْدٌ صَائِمٌ غدًا)، أي: سَيَصُومُ غدًا، وهو قولٌ قد لا يُطابِقُ الواقعَ؛ لأنَّ الغيبَ لا يعلمُهُ إِلَّا اللَّهُ تعالى، وكذلك في قولِنا: (التَّمرُ مَأْكُولٌ غدًا)، أي: سَيُؤْكَلُ غدًا[93]، وقولِنا: (سَنَبْنِي مَلْعَبًا بَعْدَ شَهْرٍ)، وقولِنا: (سَنَصْنَعُ مِحْرَاثًا الْعَامَ الْقَابِلَ).

أمَّا إذا كان القائلُ هو اللَّهَ، تعالى، عالمَ الغيبِ والشهادةِ، فلا ريبَ في تحقُّق الحدثِ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾(94)، وقولِهِ تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَآكِلُونَ مِنْهَا فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ﴾(95)، وقولِهِ تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ﴾(96)، وقولِهِ تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْمُتَكَبِّرِينَ﴾(97).

وتستلزمُ صيغُ المبالغةِ وصيغُ الصفةِ المشبَّهةِ معنى المصدرِ، لكنَّهُ لا يستلزمُها، فوجودُ (الكذَّابِ) يستلزمُ وجودَ (الكَذِبِ)، لكنَّ وجودَ (الكَذِبِ) لا يستلزمُ وجودَ (الكذَّابِ)، فقد يصدُرُ (الكَذِبُ) من (كَاذِبٍ)، بلا مبالغةٍ. ووجودُ (الْغَضْبَانِ) يستلزمُ وجودَ (الغضَبِ)، لكنَّ وجودَ (الغضَبِ) لا يستلزمُ وجودَ (الغَضْبَانِ)، فقد يتَّصِفُ بالغَضَبِ غَاضِبٌ، بلا مبالغةٍ.

الخَاتِمَةُ:

خُلاصَةُ الحقَائِق الَّتِي خَرَجَ بِهَا البَاحِثُ:

1- (التَّلَازُمُ) يعني (عدمَ الانفكاكِ من الطرفينِ)، بخلافِ (الاسْتِلْزَامِ)، فهو يعني (عدمَ الانفكاكِ من طرفٍ واحدٍ). فـ(التلازمُ) عبارةٌ عن استلزامٍ حاصلٍ من الطرفينِ، فكلُّ واحدٍ من الطرفينِ: لازمٌ وملزومٌ.

2- يتنوَّعُ (التلازمُ) تبعًا لتنوُّعِ العناصرِ المتلازمةِ، ومنها (التلازمُ الصرفيُّ)، وهو الحاصلُ بين معاني (الصيغِ الصرفيَّةِ) للكلماتِ.

3- إذا حدث الفعلُ ابتداءً بلا طلبٍ يسبقُهُ، فالتلازمُ حاصلٌ بين معنى صيغةِ الماضي ومعنى صيغةِ المضارعِ، حتَّى إذا كان الفعلُ المضارعُ للاستقبالِ، بشرطِ أن يكونَ الحدوثُ قطعيًّا.

4- إذا كان فعلُ الأمر تكوينيًّا، فالتلازمُ حاصلٌ بين معنى (الأَمْرِ)، ومعنى (الحُضُورِ)، ومعنى (المُضِيِّ)؛ لاشتراكِ الثلاثةِ في (الحدوثِ القطعيِّ). أمَّا إذا كان الأمرُ تخييريًّا، فإنَّ التلازمَ ينتفي بين معنى (الأَمْرِ)، ومعنى (الحُضُورِ)، ومعنى (المُضِيِّ)؛ لأنَّهُ أمرٌ تخييريٌّ قد يعصي فيهِ المأمورُ آمِرَهُ، وقد يطيعُهُ.

5- التغايرُ اللهجيُّ بين صيغِ الأفعالِ المجرَّدةِ لا علاقةَ لهُ بالتلازمِ الصرفيِّ؛ لأنَّ المعنى واحدٌ، مهما تعدَّدتِ الصيغُ المجرَّدةُ المتغايرةُ. والتلازمُ يقومُ أساسًا بين المعاني

المتعدِّدةِ.

6- إذا كانتِ الأفعالُ المجرَّدةُ المتغايرةُ: متخالفةً في الدلالةِ على (المعاني الاشتقاقيَّةِ القريبةِ)، انتفى التلازمُ الصرفيُّ قطعًا؛ لاختلافِهما في نوعِ الحدثِ القريبِ.

7- إذا كانتِ الأفعالُ المجرَّدةُ المتغايرةُ: متوافقةً في الدلالةِ على (المعاني الاشتقاقيَّةِ القريبةِ)، فثمَّةَ أمثلةٌ للتلازمِ الصرفيِّ بين الصيغتينِ المجرَّدتينِ.

8- إذا كانت إحدى الصيغتينِ الفعليّتينِ تدلُّ على معنى (السببِ)، وكانتِ الأخرى تدلُّ على معنى (النتيجةِ)، فإنَّ بينهما تلازمًا صرفيًّا.

9- معنى الصيغةِ الخاصَّةِ يستلزمُ معنى الصيغةِ العامَّةِ، فتكون معاني المصادرِ الخاصَّةِ مستلزمةً لمعنى المصدرِ العامِّ، وتكون معاني المشتقَّاتِ الخاصَّةِ (صيغِ المبالغةِ والصفةِ المشبَّهةِ واسمِ التفضيلِ) مستلزمةً لمعاني المشتقَّاتِ العامَّةِ (اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ).

10- معاني أسماءِ الفاعلِ والمفعولِ والمكانِ والزمانِ والآلةِ متلازمةٌ، إن كانت مستعملةً في اللغةِ، بشرطِ حصولِ الفعلِ.

11- ثمَّةَ تلازمٌ صرفيٌّ أكيدٌ بين الأفعالِ ومصادرِها، أو بين المصادرِ وأفعالِها، فكلُّ فعلٍ ومصدرُهُ متلازمانِ، وكلُّ مصدرٍ وفعلُهُ متلازمانِ. وثمَّةَ تلازمٌ صرفيٌّ بين المصادرِ وبعضِ المشتقَّاتِ المستعملةِ، يُناظرُ التلازمَ الصرفيَّ بين الأفعالِ وتلك المشتقَّاتِ.

الهوامش:

(1) ينظر: معجم التعريفات، الشريف الجرجانيّ: 193، ومعجم مقاليد العلوم، السيوطيّ: 78، وكشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانويّ: 1405/2.

(2) ينظر: المحصول، الفخر الرازيّ: 212/5، وبيان المختصر، شمس الدين الأصفهانيّ: 138/3، والبحر المحيط في أصول الفقه، الزركشيّ: 245/5، والمنثور في القواعد الفقهيّة، الزركشيّ: 88/1.

(3) ينظر: شرح التلويح على التوضيح، التفتازانيّ: 218/1، 261/2.

(4) ينظر: الكلّيّات، الكفويّ: 159، ودستور العلماء، الأحمد نكري: 81/1، وكشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 1405/2.

(5) ينظر: توضيح المقاصد، المراديّ: 1509/3، وشرح الأشمونيّ: 40/4، وشرح التصريح، خالد الأزهريّ: 654/2.

(6) ينظر: الكتاب، سيبويه: 12/1، والمقتضب، المبرّد: 2/2، والأصول في النحو، ابن السرّاج: 75/1، واللمع، ابن جنّي: 28، والمفتاح، عبد القاهر الجرجانيّ: 53-54، واللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ: 131/1.

(7) الكهف: 19.

(8) القصص: 16.

(9) البقرة: 142.

(10) ينظر: الكشّاف، الزمخشريّ: 337/1، ومفاتيح الغيب، الفخر الرازيّ: 83/4.

(11) البقرة: 65.

(12) ينظر: جامع البيان، الطبريّ: 649/4، الوسيط، الواحديّ: 152/1، وتفسير السمعانيّ: 90/1.

(13) الفرقان: 60.

(14) يوسف: 62.

(15) يوسف: 12.

(16) يوسف: 78.

(17) يوسف: 79.

(18) ينظر: المفتاح: 36، 44، والمفصّل، الزمخشريّ: 396، والشافية، ابن الحاجب: 17.

(19) الخصائص، ابن جنّي: 378/1، وينظر: المنصف، ابن جنّي: 256/1، والمحكم، ابن سيده: 194/2، والمفتاح: 37، وشرح المفصّل، ابن يعيش: 430/4.

(20) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام، الآمديّ: 215/2.

(21) ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس: 328/1.

(22) الصحاح، الجوهريّ: 906/3-907، وينظر: جمهرة اللغة، ابن دريد: 1093/2، وتهذيب اللغة، الأزهريّ: 107/13.

(23) المحكم: 175/2، وينظر: تهذيب اللغة: 419/2، والمحيط في اللغة، الصاحب بن عبّاد: 59/2، والصحاح: 1990/5، والمخصّص، ابن سيده: 125/1.

(24) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك: 440/3.

(25) البقرة: 60.

(26) الكهف: 93.

(27) الإسراء: 44.

(28) ينظر: تهذيب اللغة: 405/5، والمحكم: 128/4، والمخصّص: 260/1، وإكمال الإعلام، ابن مالك: 488/2.

(29) ينظر: الكتاب: 55/4، والأصول في النحو: 117/3، والمفصّل: 373، والشافية: 19، والممتع الكبير، ابن عصفور: 127.

(30) الأنعام: 99.

(31) البقرة: 240.

(32) جامع البيان: 408/4، وينظر: الوسيط: 353/1.

(33) الأعراف: 58.

(34) الكتاب: 65/4.

(35) النجم: 44.

(36) ينظر: إصلاح المنطق، ابن السكّيت: 233، وديوان الأدب، الفارابيّ: 280/2، وتهذيب اللغة: 85/5، والمحكم: 354/3، وشمس العلوم، نشوان الحميريّ: 1557/3، وشرح التسهيل: 449/3، وهمع الهوامع، السيوطيّ: 266/3.

(37) ينظر: إصلاح المنطق: 233.

(38) ينظر: ديوان الأدب: 322/2، والصحاح: 1632/4، وكتاب الأفعال، ابن القطّاع: 78/1، وشمس العلوم: 446/1، وشرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ الأستراباذيّ: 91/1.

(39) ينظر: المفتاح: 49، والشافية: 20، وشرح شافية ابن الحاجب: 96/1.

(40) ينظر: شمس العلوم: 1150/2، والعباب الزاخر، الصغانيّ: حرف السين/78.

(41) جامع البيان: 283/1.

(42) ينظر: العين، الخليل: 297/3، وتهذيب اللغة: 241/5، والفائق في غريب الحديث، الزمخشريّ: 334/1، والكلّيّات: 245.

(43) ينظر: الكتاب: 64/4، والصحاح: 1268/3، والمفتاح: 49، والمفصّل: 373.

(44) ينظر: المصباح المنير، الفيّوميّ: 136.

(45) الأصول في النحو: 121/3، وينظر: التعليقة، أبو عليّ الفارسيّ: 135/4.

(46) ينظر: الكتاب: 58/4، والأصول في النحو: 125/3، وديوان الأدب: 381/2، والمفتاح: 49، وشرح التسهيل: 451/3، وشرح شافية ابن الحاجب: 94/1.

(47) ينظر: الكتاب: 65/4، والمقتضب: 216/1، والأصول في النحو: 126/3، والمنصف: 72/1، والممتع الكبير: 130.

(48) ينظر: نتائج الفكر، السهيليّ: 252، والإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب: 112–111/2.

(49) ديوان الأعشى الكبير: 55.

(50) شرح القصائد التسع المشهورات، النحّاس: 688/2، وينظر: شرح القصائد العشر، الخطيب التبريزيّ: 289.

(51) التوبة: 127.

(52) الأعراف: 146.

(53) مفاتيح الغيب: 186/16.

(54) ينظر: الكتاب: 69/4، والمقتضب: 217/1، وديوان الأدب: 469/2، والصحاح: 1106/3، وشمس العلوم: 6284/9، والممتع الكبير: 125، وشرح التسهيل: 455–454/3، وهمع الهوامع: 267/3.

(55) ينظر: الكتاب: 74/4، والأصول في النحو: 126/3، وديوان الأدب: 405/2، والمخصّص: 312/4، وشمس العلوم: 1711/3، والممتع الكبير: 131، وشرح شافية ابن الحاجب: 109/1.

(56) ينظر: جمهرة اللغة: 453/1، والخصائص: 125/2، ومقاييس اللغة: 34/6، والمفتاح: 50، والمفصّل: 371، وشرح الملوكيّ، ابن يعيش: 77، والممتع الكبير: 127.

(57) الإسراء: 79.

(58) تهذيب اللغة: 37/6.

(59) ينظر: الكتاب: 70/4، والأصول في النحو: 127/3، والخصائص: 155/2، والمنصف: 77/1، والمفتاح: 51، والمفصّل: 374، والممتع الكبير: 132.

(60) ينظر: المفردات: 15، والمحكم: 96/10، ولسان العرب، ابن منظور: 10/13، والمصباح المنير: 4، والقاموس المحيط، الفيروز آباديّ: 1175.

(61) النور: 62.

(62) ينظر: المحكم: 499/5، وشمس العلوم: 4982/8، ولسان العرب: 26/5، والقاموس المحيط: 451.

(63) ص: 24-25.

(64) التوبة: 80.

(65) ينظر: تهذيب اللغة: 423/7، والصحاح: 1632/4، ولسان العرب: 47/11، وتاج العروس، الزّبيديّ: 63/28.

(66) ينظر: العين: 44/3، وديوان الأدب: 420/2، والمحكم: 572/2، والمخصّص: 170/3، وأساس البلاغة، الزمخشريّ: 183/1، وشمس العلوم: 1415/3.

(67) ينظر: المستصفى، الغزاليّ: 43، وشرح تنقيح الفصول، القرافيّ: 45.

(68) البقرة: 266.

(69) البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسيّ: 327/2، وينظر: الدرّ المصون، السمين الحلبيّ: 599/2، واللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الحنبليّ: 406/4.

(70) ينظر: جمهرة اللغة: 916/2، وديوان الأدب: 330/2، والصحاح: 1975/5، والمخصّص: 413/1.

(71) الصحاح: 1975/5، والمغرب في ترتيب المعرب، المطرزيّ: 22/2، والمصباح المنير: 141.

(72) الكهف: 77.

(73) المائدة: 89.

(74) ينظر: الكتاب: 66/4، والمقتضب: 216/1، والأصول في النحو: 122/3، والمنصف: 91/1، والمفتاح: 50، والمفصّل: 371، والشافية: 20.

(75) شرح شافية ابن الحاجب: 103/1، وينظر: شرح الملوكيّ: 74-75، وشرح التسهيل: 452/3، وأوضح المسالك، ابن هشام الأنصاريّ: 177/2، وشرح التصريح: 465/1، وهمع الهوامع: 267/3.

(76) البقرة: 102.

(77) ينظر: شرح المفصّل: 69/4-70، والإيضاح في شرح المفصّل: 606/1، وأوضح المسالك: 241/3، وشرح الأشمونيّ: 240/2، وشرح التصريح: 37/2.

(78) ينظر: الكتاب: 45/4، والأصول في النحو: 110/3، والمنصف: 179/1، والمفصّل: 280، والشافية: 29.

(79) ينظر: الكتاب: 44/4، والأصول في النحو: 110/3، والمفصّل: 280، وشرح شافية ابن الحاجب: 178/1.

(80) ينظر: الكتاب: 84/4، والأصول في النحو: 136/3، والمحكم: 333/6، والمخصّص: 316/4، والمفصّل: 279.

(81) ينظر: شرح مختصر الروضة، الطوفيّ: 401/3، دستور العلماء: 179/3، وإرشاد الفحول، الشوكانيّ: 483/1.

(82) هود: 43.

(83) المفردات: 337.

(84) ينظر: المقتضب: 112/2، والأصول في النحو: 124/1، والمفصّل: 285.

(85) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجّاج: 43/1، ونتائج الفكر: 42، والكلّيّات: 468.

(86) ينظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاريّ: 137، ومعاني الأبنية، د. فاضل السامرّائيّ: 53-55.

(87) ينظر: الصاحبيّ، ابن فارس: 143، والمطلع على ألفاظ المقنع، البعليّ: 161، والمزهر، السيوطيّ: 329/1.

(88) ينظر: الكتاب: 35/1، والمقتضب: 336/4، واللمحة في شرح الملحة: 450/1.

(89) ينظر: الكتاب: 94/4، والأصول في النحو: 143/3، وجمهرة اللغة: 284/1، والصاحبيّ: 143، والصحاح: 115/1، والمفتاح: 61، والشافية: 31، وشرح شافية ابن الحاجب: 186/1، والقاموس المحيط: 76.

(90) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباريّ: 192/1-201، ومسائل خلافيّة في النحو، العكبريّ: 73-80.

(91) الشورى: 29.

(92) ينظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها، د. تمّام حسّان: 169.

(93) ينظر: الكتاب: 164/1، ومعاني القرآن، الفرّاء: 202/2، وأوضح المسالك: 217/3، 232.

(94) البقرة: 30.

(95) الصافات: 66.

(96) هود: 103.

(97) الزمر: 60.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**
- الإحكام في أصول الأحكام، الآمديّ (ت631هـ)، تعليق عبد الرزاق عفيفيّ، الرياض، دار الصميعيّ، الطبعة الأولى، 1424هـ/2003م.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول، الشوكانيّ (ت1250هـ)، تحقيق سامي بن العربيّ الأثريّ، الرياض، دار الفضيلة، الطبعة الأولى، 1421هـ/2000م.
- أساس البلاغة، الزمخشريّ (ت538هـ)، تحقيق محمّد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، 1419هـ/1998م.
- إصلاح المنطق، ابن السكّيت (ت244هـ)، تحقيق أحمد محمّد شاكر، وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، د.ت.
- الأصول في النّحو، ابن السّرّاج (ت316هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1417هـ/1996م.
- إكمال الإعلام بتثليث الكلام، ابن مالك (ت672هـ)، تحقيق سعد بن حمدان الغامديّ، مكّة المكرّمة، جامعة أمّ القرى، الطبعة الأولى، 1404هـ/1984م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين، أبو البركات الأنباريّ (ت577هـ)، تحقيق د. جودة مبروك، القاهرة، مكتبة الخانجيّ، الطبعة الأولى، 2002م.
- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ابن هشام الأنصاريّ (ت761هـ)، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، صيدا – بيروت، المكتبة العصريّة، د.ت.
- الإيضاح في شرح المفصّل، ابن الحاجب (ت646هـ)، تحقيق د. إبراهيم محمّد عبد اللّه، دمشق، دار سعد الدين، الطبعة الأولى، 1425هـ/2005م.
- البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسيّ (ت745هـ)، تحقيق لجنة، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، 1422هـ/2001م.
- البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشيّ (ت794هـ)، تحقيق لجنة، مصر – الغرقدة، دار الصفوة، الطبعة الثانية، 1413هـ/1992م.

- بيان المختصر، شمس الدين الأصفهانيّ (ت749هـ)، تحقيق د. محمّد مظهر بقا، مكّة المكرّمة، جامعة أمّ القرى، الطبعة الأولى، 1406هـ/1986م.
- تاج العروس، الزَّبيديّ (ت1205هـ)، تحقيق لجنة، طبعة الكويت، 1385هـ/1965م-1422هـ/2001م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو عليّ الفارسيّ (ت377هـ)، تحقيق د. عوض بن حمد القوزيّ، القاهرة، مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى، 1410هـ/1990م - 1417هـ/1996م.
- تفسير السمعانيّ (ت489هـ)، تحقيق ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس، الرياض، دار الوطن، الطبعة الأولى، 1418هـ/1997م.
- تهذيب اللغة، الأزهريّ (ت370هـ)، تحقيق لجنة، القاهرة، مطابع سجلّ العرب، 1964م-1967م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، المراديّ (ت749هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن عليّ سليمان، القاهرة، دار الفكر العربيّ، الطبعة الأولى، 1422هـ/2001م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبريّ (ت310هـ)، تحقيق د. عبد اللّه بن عبد المحسن التركيّ، مصر - الجيزة، دار هجر، الطبعة الأولى، 1422هـ/2001م.
- جمهرة اللغة، ابن دريد (ت321هـ)، تحقيق رمزيّ منير بعلبكيّ، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، 1987م.
- الخصائص، ابن جنّي (ت392هـ)، تحقيق محمّد علي النجّار، القاهرة، دار الكتب المصريّة، 1376هـ/1957م.
- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبيّ (ت756هـ)، تحقيق د. أحمد محمّد الخرّاط، دمشق، دار القلم، د.ت.
- دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، الأحمد نكري (ت ق 12هـ)، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، 1421هـ/2000م.
- ديوان الأدب، الفارابيّ (ت350هـ)، تحقيق د. أحمد مختار عمر، ومراجعة د. إبراهيم أنيس، القاهرة، مؤسّسة دار الشعب، 1974م - 1978م.

- ديوان الأعشى الكبير (ت7هـ)، شرح وتعليق د. محمّد محمّد حسين، القاهرة، المطبعة النموذجيَّة، د.ت.
- الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب (ت646هـ)، تحقيق حسن أحمد العثمان، مكّة المكرّمة، المكتبة المكّيّة، الطبعة الأولى، 1415هـ/1995م.
- شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، الأشمونيّ (ت900هـ)، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، 1419هـ/1998م.
- شرح التسهيل، ابن مالك (ت672هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيّد، ود. محمّد بدويّ المختون، مصر – الجيزة، دار هجر، الطبعة الأولى، 1410هـ/1990م.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهريّ (ت905هـ)، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، 1421هـ/2000م.
- شرح التلويح على التوضيح، التفتازانيّ (ت793هـ)، تحقيق زكريا عميرات، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، 1416هـ/1996م.
- شرح تنقيح الفصول، القرافيّ (ت684هـ)، بيروت، دار الفكر، 1424هـ/2004م.
- شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ الأستراباذيّ (ت686هـ)، تحقيق لجنة، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1395هـ/1975م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاريّ (ت761هـ)، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار الطلائع، 2004م.
- شرح القصائد التسع المشهورات، النحّاس (ت338هـ)، تحقيق أحمد خطّاب، بغداد، دار الحريّة للطباعة، 1393هـ/1973م.
- شرح القصائد العشر، الخطيب التبريزيّ (ت502هـ)، القاهرة، إدارة الطباعة المنيريّة، 1352هـ.
- شرح مختصر الروضة، نجم الدين الطوفيّ (ت716هـ)، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركيّ، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1419هـ/1998م.
- شرح المفصّل، ابن يعيش (ت643هـ)، بعناية د. إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، 1422هـ/2001م.
- شرح الملوكيّ في التصريف، ابن يعيش (ت643هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، حلب، المكتبة العربيّة، الطبعة الأولى، 1393هـ/1973م.

- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان الحميريّ (ت573هـ)، تحقيق لجنة، بيروت – دار الفكر المعاصر، دمشق – دار الفكر، الطبعة الأولى، 1420هـ/1999م.
- الصاحبيّ في فقه اللغة العربيّة، ابن فارس (ت395هـ)، تعليق أحمد حسن بسج، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، 1418هـ/1997م.
- الصحاح، الجوهريّ (ت393هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، 1990م.
- العباب الزاخر واللباب الفاخر (حرف السين)، الصغانيّ (ت650هـ)، تحقيق محمّد حسن آل ياسين، بغداد، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، الطبعة الأولى، 1987م.
- العين، الخليل (ت175هـ)، تحقيق د. مهديّ المخزوميّ، ود. إبراهيم السامرّائيّ، الكويت، مطابع الرسالة، 1980-1982م.
- الفائق في غريب الحديث، الزمخشريّ (ت538هـ)، تحقيق عليّ محمّد البجاويّ، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر، 1414هـ/1993م.
- القاموس المحيط، الفيروز آباديّ (ت817هـ)، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثامنة، 1426هـ/2005م.
- الكتاب، سيبويه (ت180هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، 1403هـ/1983م.
- كتاب الأفعال، ابن القطّاع (ت515هـ)، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1403هـ/1983م.
- كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانويّ (ت ق 12هـ)، تحقيق د. عليّ دحروج، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، 1996م.
- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشريّ (ت538هـ)، تحقيق لجنة، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 1418هـ/1998م.
- الكلّيّات، أبو البقاء الكفويّ (ت1094هـ)، تحقيق د. عدنان درويش، ومحمّد المصريّ، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1419هـ/1998م.

- اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الحنبليّ (ت775هـ)، تحقيق لجنة، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، 1419هـ/1998م.
- لسان العرب، ابن منظور (ت711هـ)، بيروت، دار صادر، د.ت.
- اللغة العربيّة معناها ومبناها، د. تمّام حسّان (ت2011م)، المغرب – الدار البيضاء، دار الثقافة، 1994م.
- اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ (ت720هـ)، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعديّ، المدينة المنوّرة، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، الطبعة الأولى، 1424هـ/2004م.
- اللمع في العربية، ابن جنّي (ت392هـ)، تحقيق د. سميح أبو مُغلي، الأردن – عمَّان، دار مجدلاوي، 1988م.
- المحصول، الفخر الرازيّ (ت606هـ)، تحقيق د. طه جابر فيّاض العلوانيّ، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1418هـ/1997م.
- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (ت458هـ)، تحقيق د. عبد الحميد هنداويّ، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، 1421هـ/2000م.
- المحيط في اللغة، الصاحب بن عبّاد (ت385هـ)، تحقيق محمّد حسن آل ياسين، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1414هـ/1994م.
- المخصّص، ابن سيده (ت458هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، الطبعة الأولى، 1417هـ/1996م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطيّ (ت911هـ)، تحقيق لجنة، القاهرة، مكتبة دار التراث، الطبعة الثالثة، د.ت.
- مسائل خلافيّة في النحو، أبو البقاء العكبريّ (ت616هـ)، تحقيق محمّد خير الحلوانيّ، بيروت – حلب، دار الشرق العربيّ، الطبعة الأولى، 1412هـ/1992م.
- المستصفى، الغزاليّ (ت505هـ)، تحقيق محمّد عبد السلام عبد الشافي، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، 1413هـ/1993م.
- المصباح المنير، الفيوميّ (ت770هـ)، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 1987م.
- المطلع على ألفاظ المقنع، البعليّ (ت709هـ)، تحقيق محمود الأرناؤوط، وياسين محمود الخطيب، جدّة – مكتبة السواديّ، الطبعة الأولى، 1423هـ/2003م.

- معاني الأبنية في العربيّة، د. فاضل السامرّائيّ، عمّان، دار عمّار، الطبعة الثانية، 1428هـ/2007م.
- معاني القرآن، الفرّاء (ت207هـ)، تحقيق لجنة، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، 1403هـ/1983م.
- معاني القرآن وإعرابه، الزجّاج (ت311هـ)، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبيّ، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1408هـ/1988م.
- معجم التعريفات، الشريف الجرجانيّ (ت816هـ)، تحقيق محمّد صدّيق المنشاويّ، القاهرة، دار الفضيلة، 2004م.
- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، السيوطيّ (ت911هـ)، تحقيق د. محمّد إبراهيم عبادة، القاهرة، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، 1424هـ/2004م.
- المغرب في ترتيب المعرب، المطرزيّ (ت610هـ)، تحقيق محمود فاخوريّ، وعبد الحميد مختار، حلب، مكتبة أسامة بن زيد، الطبعة الأولى، 1399هـ/1979م.
- مفاتيح الغيب، الفخر الرازيّ (ت606هـ)، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، 1421هـ/2000م.
- المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجانيّ (ت471هـ)، تحقيق عليّ توفيق الحمد، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1407هـ/1987م.
- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهانيّ (ت502هـ)، تحقيق محمّد سيّد كيلانيّ، بيروت، دار المعرفة، د.ت.
- المفصّل في صنعة الإعراب، الزمخشريّ (ت538هـ)، تحقيق د. عليّ بو ملحم، بيروت، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، 1993م.
- مقاييس اللغة، ابن فارس (ت395هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الفكر، 1399هـ/1979م.
- المقتضب، المبرّد (ت285هـ)، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ، 1415هـ/1994م.
- الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور (ت669هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، 1996م.

- المنثور في القواعد الفقهيّة، الزركشيّ (ت794هـ)، تحقيق د. تيسير فائق، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، الطبعة الأولى، 1402هـ/1982م.
- المنصف، ابن جنّي (ت392هـ)، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مصر - إدارة إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، 1373هـ/1954م.
- نتائج الفكر في النحو، السهيليّ (ت581هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمّد معوّض، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، 1412هـ/1992م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطيّ (ت911هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، 1418هـ/1998م.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، الواحديّ (ت468هـ)، تحقيق لجنة، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، 1415هـ/1994م.

Abstract

Concomitance morphological

Redha Hadi Hassun
College of Education - University of Mustansiriya

Concomitance is a permanent continuous contact between two things, each one of two things related to the other thing. The types of correlation (Concomitance morphological), a relationship of correlation between morphological formulas.

Occurs correlation between morphological past tense and the present tense, provided the act with certainty. And the relationship of the correlation occur if several different meanings.

Tying occurs if the morphological morphological formulas indicate cause and effect. Occurs correlation between morphological some names such as the name and the name of the actor effect and the name of the place and time and the name of the name of the machine, provided the act.